التوجيه النحوي لتداخل التوابع عند السمين الحلبي(756هـ) في كتابه الدُّر المصّون في الكتاب المكنون (دراسة نحوية دلالية)

The Grammatical Direction of the Overlap of Dependents by Al-Samīn Al-Halābī (756 AH) in his book Al-Durr Al-Masūn fi Al-Kitāb Al-Maknūn (Grammatical and Semantic Study)

م. د. إستبرق تركي مهجهج عبيس

M. Dr.. Istabraq Turki Muhjaj Abbas

hum298.astaeq.turky@uobabylon.edu.iq

جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم اللغة العربية

University of Babylon / College of Education for Human Sciences

the department of Arabic language

الملخص: تناول البحث موضوعاً نحوياً شائكاً، وهو التوجيه النحوي لتداخل التوابع عند السمين الحلبي(756هـ) في كتابة الدُّر المصّون في الكتاب المكنون (دراسة نحوية دلالية)، وبيان الأثر الدلالي لتداخل التوابع على المعنى، وقد تتبعت مواضع التداخل هذه في كتاب الدّر المصون للسمين الحلبي، ويحدث التداخل بين التوابع لاتفاقها في أوجه كثيرة، وأكثر هذا التداخل يحدث بين النعت والبدل لدقة الفروق بين التابعين، وقد يتداخل التابع مع غير التوابع في الأعراب الحاصل لا المتجدد، فقد يتداخل مع الخبر والمبتدأ أو الحال أو المفعول الثاني، ونجد أن السمين الحلبي يلجأ في كثير من المواضع إلى عدته من التفسير؛ ليستدل على خطأ أوجه إعرابية عنده، ويذكر أكثر من وجه للموضع الواحد يأخذ منها الوجه الذي يساير المعنى وتجيزه الصناعة النحوية، وقد تابع السمين الحلبي البصريين في أغلب توجيهاته النحوية، ويميل في توجيهاته النحوية إلى الأوجه السهلة والواضحة، ويستبعد التوجيهات البعيدة والمتكلِّفة .

مفاتيح البحث: التوجيه، التداخل، التابع.

Abstract: This research addresses a thorny grammatical topic, namely the grammatical direction of the overlap of dependents by Al-Samīn Al-Halābī (d. 756 AH) in his book Al-Durr Al-Masūn fi Al-Kitāb Al-Maknūn (A Grammatical and Semantic Study), and explains the semantic impact of the overlap of dependents on meaning. I traced these overlaps in Al-Samīn Al-Halābī's book

Al-Durr Al-Masūn. Overlap occurs between dependents due to their similarity in many aspects. Most of this overlap occurs between the adjective and the substitute due to the subtle differences between dependents. The dependent may overlap with non-dependents in the existing, not the renewed, inflection. It may overlap with the predicate and the subject, the state, or the second object. We find that Al-Samīn Al-Halābī resorts in many places to his various interpretations; To demonstrate the errors in his grammatical approaches, he cites more than one approach for a single position, choosing from them the approach that best matches the meaning and is permitted by the grammatical tradition. Al-Samīn al-Halābī followed the Basrans in most of his grammatical directions, leaning toward easy and clear approaches and avoiding far-fetched and contrived approaches.
Keywords: Direction, Interference, Subordinate.

أولاً: مفهوم التوجيه النحوي: يلجأ النحويون إلى التوجيه النحوي إذا تعددت الوجوه الإعرابية لقراءة ما أو غير ذلك ليلتمسوا وجهاً إعرابياً يوافق القواعد الإعرابية ولا يتعارض مع قوانينها، معتمدين على الاستدلال والتعليل والتفسير والتحليل والاحتجاج والتأويل، قال الخولي: ((هو ذكر الحالات والمواضع الإعرابية وبيان أوجه كل منها، وما يؤثر فيها، وما يلزم ذلك من تقرير وتفسير، أو تعليل أو استدلال أو احتجاج سواء صيغ ذلك في قواعد تضبطه وتنظر إليه، أم لم يُصغ)) [1].

ثانياً: مفهوم التداخل:

هو الاختلاط والتشابه والالتباس، عرفه الجرجاني:((دخول شيء في شيء آخر بلا زيادة حجم ومقدار))[2]، والمعنى الذي هو مراد المتكلم وغايته يستبين ويُجلى بتداخل مباحث اللغة وفنونها المختلفة، وينقسم التدخل النحوي إلى خارجي وداخلي، فالتداخل الخارجي هو تداخل النحو مع العلوم الأخرى، كعلم التفسير والحديث والفقه والأصول والعقيدة وعلوم القرآن وغيرها من العلوم الأخرى، أما التدخل النحوي الداخلي فينقسم إلى محض وغير محض، وغير المحض هو تداخل النحو مع علوم اللغة الأخرى كتداخل النحو مع الصرف والبلاغة، وغيرها، أما التداخل النحوي المحض فهو اختلاطٌ والتباس في إعراب لفظة؛ لتباين دلالتها في السياق أو لاستضافتها عن قوم آخرين، فتعرب على وجهين أو أكثر على وفق تأويل أو تخريج يقتضيه السياق.

ثالثاً: مفهوم التابع عند النحويين:

[1] ـ قواعد التوجيه في النحو العربي، الخولي: 12.
[2] ـ التعريفات، الجرجاني:54.

هو الممتم للمتبوع وبه يكملُ معناه، والمتبوع هو الشيء الأساس، والتابع يلحقه متمماً ومكملاً ومشاركاً ومؤكداً، وذكر سيبويه التوابع في كتابه قائلاً: ((هذا باب مجرى النعت على المنعوت، والشريك على الشريك، والبدل على المبدل منه، وما أشبه ذلك)) [3]، وقال ابن السراج: ((هذه توابع الأسماء في إعرابها))[4]، وقال الرماني: ((التوابع هي الجارية على إعراب الأول،))[5]، وأغلب شُرّاح الألفية حدّوا التابع بأنه: ((الاسم المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد وليس خبراً))[6] ،ثم حدّه الأشموني قائلاً: ((الاسم المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد وغير خبرٍ، فخرج بالحاصل والمتجدد خبرُ المبتدأ والمفعول الثاني، وحالُ المنصوب، وبغير خبرٍ "حامض" من قولك: "هذا حلوٌ حامضٌ"))[7].

ـ المطلب الأول: التداخل النحوي بين التوابع نفسها:

التداخل النحوي للتوابع هو تعدد أحوال التابع الإعرابية من حيث التبعية بين الملامح المختلفة والدلالات المتشاكلة التي لم تحسمها الحدود والتعريفات، فيحدث التداخل بسبب التشابه والتوافق في الإعراب والتطبيق.

ـ تداخل النعت والبدل:

جاء تداخل النعت مع البدل في قوله تعالى: **{لا يستوي القاعدونَ من المؤمنينَ غيرُ أُولِي الضَّررِ والمُجاهدونَ في سَبيلِ اللهِ} (النساء:95)** ، ذكر السمين الحلبي في رفع (غير) وجهين: الأول: أنه بدل من القاعدون، والوجه الآخر: أنه نعت لقاعدون، واختار الوجه الأول ووجهه توجيهاً نحوياً بقوله: ((أظهرهما أنه على البدل من القاعدون ، وإنما كان هذا الأظهر ؛لأن في الكلام نفي، والبدل معه أرجح لِما قُرر في علم النحو، والثاني : أنه رفع على الصفة لـ " قاعدون" ولا بد من تأويل ؛ لأن "غير" لا تتعرف بالإضافة، ولا يجوز اختلاف النعت والمنعوت تعريفاً وتنكيراً ، وتأويله أما بأن القاعدون لما لم يكونوا ناساً بأعينهم ،بل أُريد بهم الجنس، وأُشبهوا بالنكرة فَوِصفوا كما تُوصف، وأما بأن "غير" قد تتعرف إذا وقعت بين ضدين، ... وهذا كله خروج عن الأصول المقررة، فلذلك اخترت الأول))، فأيد السمين الحلبي الوجه الأول ؛ لموافقته الصنعة النحوية.

ومنه أيضاً قوله تعالى: **{ لو كان فيهما آلهةٌ إلّا اللهُ لفسدتا} (الأنبياء22)**، فقد ذكر السمين الحلبي وجهين لقوله تعالى(إلّا اللهُ)، الأول أن (إلّا) تكون بمعنى غير وليست للاستثناء، وتعرب مع ما بعدها صفة لـ(الله) لفظ الجلالة، ونقل لنا وجهاً آخر ولم يجوّزه، وهو أن يعرب لفظ الجلالة بدلاً من (آلهة) واعتمد

---

[3] ـ الكتاب، سيبويه:1/ 421.
[4] ـ الأصول في النحو، ابن السراج: 2/ 19.
[5] ـ الحدود (ضمن رسائل في النحو واللغة)، الرماني:3.
[6] ـ أوضح المسالك، ابن هشام: 270/3، حاشية الصبّان: 83/3، توضيح المقاصد والسالك، المرادي:945/2.
[7] ـ شرح الأشموني، الأشموني:4/ 295.

في رفضه على المعنى، يقول: ((ولا يجوز أن ترتفع الجلالة على البدل من آلهة لفساد المعنى، قال الزمخشري: فأن قلت ما منعك من الرفع على البدل؟ قلت: لأن (لو) بمنزلة (إن) في أن الكلام معها موجب، والبدل لا يسوغ إلّا في الكلام غير الموجب... فجعل المانع صناعياً، ... وأحسن من هذا ما ذكره أبو البقاء من جهة المعنى، فقال: ولا يجوز أن يكون بدلاً؛ لأن المعنى يصير لو كان فيهما الله لفسدتا... ومنع أبو البقاء النصب على البدل لوجهين، الأول: لأنه فاسد من جهة المعنى، والثاني: أن آلهة هنا نكرة، والجمع إذا كان نكرة لم يُستثن منه عند جماعة من المحققين، إذ لا عموم له بحيث يدخل فيه المستثنى الاستثناء، ... أما المبرِّد فإنه قال: جاز البدل؛ لأن ما بعد (لو) غير موجب في المعنى، والبدل في غير الواجب أحسن من الوصف... وقال ابن الضائع: تابعاً للمبرِّد: لا يصح المعنى عندي إلّا أن تكون (إلّا) في معنى (غير) التي يُراد بها البدل، أي لوكان فيهما آلهة عوض واحد، أي بدل الواحد الذي هو الله لفسدتا))[8]، تبيّن من كلام السمين الحلبي أنّه يرى أن توجيه أبو البقاء أفضل وأولى من توجيه الزمخشري ؛لأن أبا البقاء أعتمد في توجيهه على المعنى، والزمخشري أعتمد على الصنعة النحوية، ونراه يمنع ما أجازه المبرّد وابن الضائع؛ لفساده من جهة المعنى، وإن ابدال اللفظ من آخر يعني صحة وقوع البدل مكان المبدل منه، فيصير المعنى لو كان فيهما الله لفسدتا، وهذا باطل وكفر، لأن الله تعالى هو خالق الكون وهو مدبر أمره سبحانه جلّا وعلّا.

ومن تداخل النعت مع البدل أيضاً إعراب " لمن كان يرجو" من قوله تعالى: **{لَقد كان لَكُم في رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنةٌ لِمنْ كان يَرجُو اللهَ واليومَ الآخرَ وَذَكرَ اللهَ كَثيراً} (الأحزاب: 21)**

يذكر السمين الحلبي التوجيه النحوي لتداخل النعت مع البدل في إعراب "لمن كان يرجو" فجاز إعرابها على أوجه :الأول: بدلاً من الكاف في "لكم"، والثاني: أن يتعلق بمحذوف صفة لـ "حسنة"، والثالث: أن يتعلق بحسنة، يقول: ((وقوله "لمن كان يرجو" فيه أوجه: أحدها: أنه بدل من الكاف في "لكم"، قاله الزمخشري، ومنعه أبو البقاء، وتابعه الشيخ، قال أبو البقاء:" وقيل هو بدل من ضمير المخاطب، بإعادة الجارّ"، ومنعه الأكثرون؛ لأن ضمير المخاطب لا يُبدل منه"، وقال الشيخ:((قال الزمخشري: بدل "من لكم" كقوله :{ للذين استُضعفوا لمن آمن منهم}(الأعراف:75)، قال: ((ولا يجوز على مذهب جمهور البصريين أن يُبدل من ضمير المتكلم ولا من ضمير المخاطب بدلُ شيءٍ من شيءٍ، وهما لعينٍ واحدة، وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش... والثاني: أن يتعلق بمحذوف على أنه صفة لـ "حسنة"، والثالث: أن يتعلق بنفس حسنة، قالها أبو البقاء، ومنع أن يتعلق بـ "أسوة"، قال: "لأنها قد وُصفت"))[9]، منع أغلب النحويين مجيء بدل كل من كل (بدل مطابق) من ضمير المخاطب أو ضمير المتكلم، وجوزوا مجيء بدل بعض من كل من ضمير المخاطب[10]، وأجاز بعضهم مجيء البدل المطابق من ضمير المتكلم وليس المخاطب[11]، فالسمين الحلبي

[8] ـ الدّر المصون: 8/134– 144.
[9] ـ الدّر المصون: 9: 108 – 109.
[10] ـ ينظر: شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري:2/199.
[11] ـ ينظر: شرح التسهيل: ابن مالك:3/ 334.

ذكر رأي الزمخشري[12] الذي منعه العكبري[13]، وأبو حيان[14]، ثم وجه توجيهاً نحوياً لرأي الزمخشري بقوله: ((قلت لا نسلم بأن هذا بدل شيء من شيء، وهما لعين واحد، بل هو بدل بعض من كل باعتبار الواقع؛ لأن الخطاب في قوله: "لكم" أعم من: "مَنْ كان يرجو الله" وغيره، ثم خصّص ذلك العموم؛ لأن المتأسِّي به عليه السلام في الواقع، إنما هم المؤمنون، ويُدللك ما قلته ظاهر تشبيه الزمخشري هذه الآية بآية الأعراف، وآية الأعراف البدل فيها كل من كل، ويُجاب بأنه قصد التشبيه لمجرد إعادة العامل))[15]، ويرى الطبرسي أن قوله: "لمن كان يرجو لقاء الله" بدل من قوله "لكم"، وهو تخصيص بعد العموم للمؤمنين، يعني أن الأسوة برسول الله تكون لمن يرجو لقاء الله، أي يرجو ما عند الله من الثواب والنعيم[16]، وقال ابن عاشور: ((لمن كان يرجو الله" بدل بعض من كل أو شبه اشتمال؛ لأن المخاطبين بضمير "لكم" يشتملون على من يرجون الله واليوم الآخر، أو هو بدل مطابق إن أراد بضمير "لكم" خصوص المؤمنين، وفي إعادة اللام في البدل تكثير للمعاني المذكورة بكثرة الاحتمالات، فالذين يقتدون بالرسول ثبت لهم أنهم ممن يرجون الله واليوم الآخر[17].

ـ تداخل النعت والبدل وعطف البيان: نجد تداخل ثلاثة توابع (النعت والبدل وعطف البيان) في قوله تعالى: **{إِن يَمْسَسْكم قَرْحٌ فَقد مَسَّ القومَ قَرْحٌ مثلُهُ وَتلكَ الأيامُ نُداولُها} (آل عمران :140)**، فـ " الأيام" نعتاً من "ذلك" أو بدلاً منه، أو عطف بيان، قال السمين الحلبي: ((يجوز في "الأيام" أن تكون خبراً لـ "تلك" ونداولها جملة حالية، العامل فيها معنى اسم الإشارة، أي أشير إليها حال كونها متداولة، ويجوز أن تكون "الأيام" بدلاً أو عطف بيان أو نعتاً لاسم الإشارة، والخبر هو الجملة من قوله "نداولها"))[18]، الوجه الأول الذي ذكره السمين الحلبي، وهو أن "الأيام" خبر عن اسم الإشارة "تلك" فيه نظر؛ لأمرين: الأمر الأول: أن الاسم المعرف بـ "أل" الواقع بعد اسم الإشارة يعرب نعتا، أو بدلا أو عطف بيانً وهذا ما نصّ عليه النحويون[19]، واختلفوا في المشتق والجامد، [20]، والأمر الآخر: المعهود عند النحويين أن الخبر هو الجزء المتم الفائدة للمبتدأ، و به يتم المعنى[21]، وقوله تعالى: "وتلك الأيام" لا يتم بها المعنى، وهي بحاجة إلى ضميمة معها لإتمام المعنى، فلا يُعرف ما المراد من تلك الأيام إلّا بالجزء الممتم وهو الخبر "نداولها"، وأما الوجه الآخر

12 ـ الكشاف، الزمخشري: 220/2.
13 ـ التبيان في إعراب القرآن: 318/2.
14 ـ البحر المحيط: 222/7.
15 ـ الدّر المصون : 9/ 109.
16 ـ ينظر: مجمع البيان، الطبرسي:5/ 233.
17 ـ ينظر التحرير والتنوير، ابن عاشور: 21/ 302.
18 ـ الدّر المصون:3/ 140.
19 ـ ينظر: شرح الجمل، ابن عصفور: 1/ 272، شرح الكافية الرضي: 2/ 289، 317، ارتشاف الضرب، أبو حيان: 4/ 934، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش:7/ 335.
20 ـ ينظر: المقتضب، المبرّد:216/4، الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي: 279، المحتسب، ابن جني:325/1، شرح الجمل، ابن عصفور : 272/1، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام:27/4.
21 ـ ينظر: ألفية ابن مالك:51، شرح ابن عقيل: 183/1، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:182/1.

الذي ذكره السمين الحلبي، وهو إعراب "الأيام" نعتاً ففيه نظر أيضاً؛ فلا يُنعت اسم الإشارة إلّا بمشتق دخلت عليه الألف واللام وإن ما ذهب إليه النحويون بتأويل الجامد بالمشتق وبالحاضر والمشار إليه، نحو: "مررتُ بزيد هذا" لا يصح هنا؛ لأن الذي يؤول بالحاضر والمشار إليه هو اسم الإشارة إذا وقع نعتاً، وليس الاسم الواقع بعده، وأن نعت اسم الإشارة ليس معناه ذلك، وإنما هو معنى ما قبله، فكيف يجعل معنى ما قبله تفسيراً له[22]، قال ابن عقيل: ((لا يُنعت إلّا بمشتق لفظاً او تأويلاً ... والمؤول بالمشتق كاسم الإشارة ، نحو: " مررت بزيد هذا"، أي المشار إليه))[23]، فالأصح والأرجح بناءً على ما تقدّم أن تعرب "الأيام" بدلاً من "تلك"، والمراد بالأيام هنا أيام بدر و أُحد، جعلها الله تعالى دولاً بين الناس مصرَّفة، إذ أدال الله عزَّ وجل المسلمين على المشركين في يوم بدر، وأدال المشركين على المسلمين في يوم أحد[24].

ومن تداخل النعت والبدل وعطف البيان كلمة "صديد" من قوله تعالى: **{ ويُسقى من ماءٍ صَديدٍ}** (إبراهيم: 16)، ذكر السمين الحلبي ثلاثة أوجه إعرابية لكلمة "صديد" ، إذ يقول: ((لـ "صديد" ثلاثة أوجه: أحدهما : أنه نعت لـ "ماء" ، وفيه تأويلان: أحدهما : أنه على حذف أداة التشبيه، أي مثل ماء صديد، وعلى هذا فليس الماء الذي يشربونه صديداً، بل مثله، والثاني: أن الصديد لما كان يشبه الماء أُطلق عليه ماء، وليس هو ماء حقيقة، وعلى هذا فإنهم يشربون الصديد نفسه المشبه بالماء، ... والثاني: أنه عطف بيان، وإليه ذهب الزمخشري، وليس مذهب البصريين جريانه في النكرات، إنما قال به الكوفيون وتبعهم الفارسي، والثالث: أن يكون بدلاً))[25]، ذكر الزمخشري أنّ (صديد) هو عطف بيان للماء، فالماء مبهم ثم بيّنه بقوله (صديد)[26]، ولم يؤيد السمين الحلبي التوجيه الذي ذكره الزمخشري، واحتج بمذهب البصريين، والتزم بأن يكون عطف البيان معرفة تابعاً لمعرفة خلافاً للكوفيين ومن تبعهم من البصريين، فمذهب البصريين أن عطف البيان مجهول، والمجهول لا يُبين المجهول، واوجبوا البدلية فيما استند إليه المخبر[27]، ومذهب الكوفيين ومن تبعهم [28]، هو جواز مجيء عطف البيان ومتبوعه نكرتين؛ لأنهم يرون أن النكرات قد تكون بعضها أخص من بعض والأخص يُعين، وخرَّجوا على ذلك الآية الكريمة التي هي مدار البحث، وكذلك قوله تعالى: {يُوقَدُ من شجرةٍ مباركةٍ زيتونةٍ}(النور: 35) على أن (زيتونة) عطف بيان لـ (شجرة)[29].

والذي أراه أنه لا يمتنع أن يكونا نكرتين إذا أُريد تخصيص المتبوع؛ لأن الحاجة إذا دعت العطف في المعرفة فهي في النكرات أشد؛ لأن النكرة يلزمها الإبهام فهي أحوج لما يُبينها من المعرفة، والقياس أنه

---

[22] ـ ينظر: معني اللبيب: 2/ 312.
[23] ـ شرح ابن عقيل: 161/3.
[24] ـ ينظر: تفسير الطبري: 239/7.
[25] الدّر المصون: 80/7.
[26] ـ ينظر: الكشاف :2/ 512.
[27] ـ ينظر: شرح التسهيل: 396، المساعد: 462/2، ارتشاف الضرب: 4/ 1943.
[28] ـ ينظر : شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور: 1/ 294، شرح التسهيل : 326/3، شرح الكافية الشافية: 3/ 1194، شرح ابن الناظم: 376، شرح الأشموني: 357/2، شرح التصريح: 2/ 148، النحو القرآني: 506.
[29] ـ ينظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور:294/1، ارتشاف الضرب:4/ 1943/4، المساعد: 2/ 424، شرح التصريح: 148/2، النحو القرآني: 507.

كما جاز في البدل والنعت أن يُبدل نكرة من معرفة وبالعكس، وينعت معرفة بمعرفة ونكرة بنكرة، فهو في عطف البيان جائز؛ لأن الثلاثة من باب واحد، وليس بين العطف والنعت إلّا الجمود والاشتقاق.

ـ **تداخل البدل مع التوكيد:** تداخل البدل والتوكيد في إعراب الضمير (هو) من قوله تعالى: **{ وَما تُقَدِموا لِأنفسَكم مِن خيرٍ تَجِدوهُ عَندَ اللهِ هُوَ خيراً }** (المزمل: 20) يذكر السمين الحلبي وجهين لإعراب الضمير "هو" ، الأول: أن يكون توكيداً للمفعول الأول: وهو "الهاء" في تجدوه، والوجه الآخر: أن يكون بدلاً من الضمير المنصوب مفعولاً أولاً في "تجدوه" ، يقول: ((وهو : إما تأكيداً للمفعول الأول أو فصل، وجوّز أبو البقاء أن يكون بدلاً، وهو غلط؛ لأنه كان يلزم أن يطابق ما قبله في الإعراب ، فيقال: إياه))[30]، فلم يرتضِ السمين الحلبي الوجه الذي جوّزه أبو البقاء ؛لأنه يرى أن البدل يجب أن يطابق المبدل منه.

ـ **تداخل العطف مع التوكيد:** تداخل العطف مع التوكيد في قوله تعالى:**{ويَومَ يَحشُرُهُم كأنَ لم يَلبَثوا إلّا ساعةً مِنَ النهارِ يَتعارفونَ بينهم قَد خَسِرَ الذينَ كذبوا بلقاء اللهِ وَما كانوا مهتدين} (يونس:45)**، إذ تداخلت الأوجه الإعرابية لجملة (وما كانوا مهتدين)، قال السمين الحلبي: ((وقوله "وما كانوا مهتدين" يجوز فيها وجهان: أحدهما قد تكون معطوفة على قوله "قد خسر"، والثاني: أن تكون معطوفة على صلة "الذين"، وهي كالتوكيد للجملة التي وقعت صلة؛ لأن مَن كذب بلقاء الله غير مهتدٍ))[31]، صرح السمين الحلبي بالوجه الثالث، وهو أن تكون الجملة توكيداً، وقد سبقه أبو حيان في ذكره للأوجه الثلاث بقوله: (("وما كانوا مهتدين" الظاهر أنه معطوف على قوله: "قد خسر" فيكون من كلام المحشورين، إذا قلنا إنَّ قوله: قد خسروا من كلامهم، أخبروا عن أنفسهم بخسرانهم في الآخرة وبانتفاء هدايتهم في الدنيا، ويُحتمل أن يكون معطوفاً على صلة الموصول" الذين"، أي: كذبوا بلقاء الله وانتفت هدايتهم في الدينا، ويحتمل أن تكونه الجملة كالتوكيد بجملة الصلة؛ لأن مّنْ كذب بلقاء الله هو غير مهتد، وقيل وما كانوا مهتدين إلى غاية مصالح التجارة، وقيل: للإيمان، وقيل: في علم الله، بل هم مّنْ حَتَّم ضلالهم وقضي به))[32] فقد ذكر أبو حيان ثلاث أوجه أعرابية لجملة "وما كانوا مهتدين"، والمعنى الدلالي لكل وجه منها، وجعل التوكيد وجها ثالثاً غير مرتبط بالعطف على الصلة، أو ربما يُريد أن يُبيّن أن التوكيد قد حصل من العطف، فيكون من باب تقوية المعنى المراد من مرادفه[33]، وجَوَزَ الألوسي وجه التوكيد بقوله: ((وجُوز أن تكون معطوفة على جملة الصلة على أنها كالتوكيد لها))[34] والمتأمل في المعنى الدلالي للآية الكريمة يرى أن وجه التوكيد ضعيف؛ لأن التوكيد من توابع اللفظ والمعنى، والحاجة إليه ثانوية قياسياً بالمعنى الأصلي، أي: كذبوا بلقاء الله، وأن مقام الآية

30 الدّر المصون:351/10.
31 ـ الدّر المصون: 211/6.
32 ـ البحر المحيط:6/ 56.
33 ـ ينظر: شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم: 199، همع الهوامع، 3/ 172.
34 ، روح المعاني: 2/ 324.

الكريمة مقام بيان صفات من خسر، والتعدد ظاهر في المعنى، وإلّا لاشتركت أغلب الصفات في معناها العام، ولما تعدّدت عند ذكرها في النص القرآني[35].

ـ المطلب الثاني: تداخل التابع مع غير التوابع:

يتداخل التابع مع غير التوابع في الأعراب، فقد يتداخل مع الخبر والمبتدأ أو الحال أو المفعول الثاني.

ـ تداخل النعت مع الحال: جاء تداخل التابع الواقع نعتا مع الحال في قوله تعالى: **{أَو كَصَيِّبٍ مِنَ السَّماءِ فيه ظُلُماتٌ وَرعدٌ وَبرْقٌ يَجعَلُونَ أصابِعَهُم في آذانِهِم مِنَ الصَّواعِقِ حَذَرَ الموتِ واللهُ مُحيطٌ بالكافِرِينَ} (البقرة: 19).**

ذهب السمين الحلبي إلى أن جملة ((فيه ظلماتٌ ورعد وبرق)) جاز أن تعرب نعتاً لـ (صيّب)، أو حالاً منه، أو حالاً من الضمير المستكن في (من السماء)، قال: ((والجملة تحتمل وجهين: الجرّ على أنها صفةٌ لصّيب، والثاني: النصب على الحال)) [36]، إذ جوز النحويون مجيء الجمل نعتاً، ووضعوا لمجيئها نعتاً شروطاً ثلاثة، شرطٌ في المنعوت، وشرطان في الجملة نفسها، فشرط المنعوت أن يكون نكرةً؛ لأن الجملة تؤول بنكرة، سواء أكان المنعوت نكرةً لفظاً أم معنى أم لفظاً لا معنى [37]، والشرط الثاني والثالث يكونا في الجملة الواقعة نعتاً نفسها، إذ يشترط فيها أن تكون خبرية لا إنشائية، وأن تشتمل على ضمير يعود على الموصوف ملفوظٌ أو مقدر[38]، فجاز وقوع الجملة الاسمية المتكونة من المبتدأ والخبر صفة لـ (صيّب) لتوافر الشروط فيها، قال العكبري: ((ويجوز أن يكون ظلماتٌ مبتدأ، و(فيه) خبرٌ مقدّم، و(فيه) على هذا ضمير، والجملة في موضع جرّ صفةٌ لصيّبٍ))[39].

أما إعرابها حالاً فسوغ الحلبي مسوغاً له قائلاً: ((الثاني: أن يكون حالاً منه، وإن كان نكرة لتخصّصه: إما بالعمل في الجار بعدَه، أو بصفة بالجار بعدَه))[40].

فالسمين الحلبي بقوله هذا يلتمس عاملاً للحال وصاحبها، أي: على تقدير (أصاب السماء)، أو على تقدير (صيّب نازل)، يقول:((وصاحب الحال يحتمل أن يكون (صيّب) وإن كان نكرة لتخصيصه بتقدَّمه، وأن يكون الضمير المستتر في (من السّماءِ) إذا جُعل وصفاً لصيّبٍ، والضمير (فيه) ضمير الصيّب))[41]، الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة، والمسوغ الذي استساغه السمين الحلبي في إعراب (فيه ظلمات ورعد وبرق) حالا من (صيّبٍ) النكرة، هو أن (صيّب) نكرة مخصصة بشبه الجملة الواقعة بعدها(من السماء)

---

35 ـ ينظر: الدلالة الاحتمالية في جملة الصلة في القرآن الكريم، عماد فاضل عبد: 13.

36 ـ الدّر المصّون، السمين الحلبي: 170/1.

37 ـ ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:275/3 –280، شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم: 188، شرح التصريح على التوضيح،:2/ 114 –116،

38 ـ ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام:562/1، حاشية الصبّان :285/1.

39 ـ التبيان في إعراب القرآن، العكبري:35/1.

40 ـ الدّر المصّون: 1/ 170.

41ـ الدّر المصّون: 171/1.

والواقعة صفة لها، وهذا من مسوغات مجيء صاحب الحال نكرة[42]، إذ خُصصت النكرة بالوصف، فالنكرة المخصصة إما تكون موصوفة أو تكون مضافة[43].

وتختلف الدلالة لاختلاف الوجه النحوي، فعلى الصفة يكون المعنى أن الله تعالى شبه، أو مثل المنافقين في جهلهم وشدة تحيرهم وما فيهم من صفة الضلالة بالصيّب، وهو المطر وما فيه من صفة الظلمة [44]، أما على إعرابها حالاً فيكون المعنى أن صيّب فيه ظلماتٌ وهو، يدخل الرعب والخوف في مَن يراه؛ لظلمته وشدته [45].

ومنه أيضاً قوله تعالى: **{يا أُيها الناس كُلوا ممّا في الأرضِ حلالاً طيّباً ولا تتبعوا خطوات الشيطان} (البقرة:168)** ذكر السمين الحلبي وجوه عدّة في إعراب (طيّباً) منها: أولاً: إعرابه صفة لـ (حلالاً)، والثاني: يعرب حالاً من الضمير في (كلوا) وتقديره مستطيبين وهذا ما قاله ابن عطية[46]، ثم ينقل السمين الحلبي رأي ابن حيان وتوجيهه النحوي ورفضه لرأي ابن عطية: ((قال الشيخ : هذا فاسد في اللفظ والمعنى، أما اللفظ فلأنّ (الطيّب) اسم فاعل فكان ينبغي أن تُجمع لتطابق صاحبها، فيقال: طيبين، وليس (طيّب) مصدراً فيقال: إنما لم يجمع لذلك، وأما المعنى فإنّ(طيّباً) مغاير لمعنى (مستطيبين)، لأن (الطيّب) من صفات المأكول ، والمستطيب من صفات الآكلين، تقول: طاب لزيد الطعامُ، ولا تقول: طاب زيدٌ الطعامُ بمعنى استطابه))[47]، فالمعهود عند النحويين أن الحال يجب أن تطابق صاحبها في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، ويستثنى من ذلك إذا كانت الحال مصدراً أو من الألفاظ التي تلازم حالة واحدة في الذكير والتأنيث، أو أفعل التفضيل، أو كانت الحال كلمة (أي)[48] و(طيّبا) في الآية الكريمة يفقد شروط المطابقة فهو اسم فاعل غير مطابق لصاحبه الواو في (كلوا) ولم يُبيّن هيئة صاحبه، إضافة إلى أنه صفة من صفات المأكول وليس من صفات الأكل، فلا يجوز إعرابه حالاً؛ لأنه لم يحقق معنى الحال وبيان ماهية صاحبه في اللفظ والمعنى.

ومنه أيضاً قوله تعالى: **{أو كالذي مرَّ على قريةٍ وهي خاويةٌ على عروشِها} (البقرة:259)** تداخل النعت مع الحال في إعراب (وهي خاوية) فيذكر السمين الحلبي أوجهاً إعرابية فيها، يقول ((أحدهما أن تكون حالاً من فاعل (مرَّ) .... والثاني: أنها حال من قرية ... عند منْ يُجيز الاتيان بالحال من النكرة مطلقاً، وهذا ضعيف عند سيبويه، والثالث: أنها من (عروشها) مقدمة عليه... والرابع: أن تكون حالاً من (الها) المضاف إليها العروش، وهو ضعيف مع جوازه، والذي سهل مجيء الحال من المضاف إليه كونه بعض المضاف،

---

42 ـ ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:194/2.
43 ـ ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 256/2.
44 ـ ينظر: التبيان في تفسير القرآن، الطوسي/ 91/1، مجمع البيان في تفسير القرآن، الطبرسي:117/1.
45 ـ ينظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير:1/ 59، 99.
46 ـ ينظر: الدّر المصون:223/2.
47 ـ الدّر المصون:223/2.
48 ـ ينظر : النحو الوافي: 2/ 400- 406.

لأن العروش بعض القرية... والخامس: أن تكون الجملة صفة من القرية، وهذا ليس بمرتضى عندهم؛ لأن الواو لا تدخل بين الصفة والموصوف))[49] فنجد أن السمين الحلبي قد ذكر لنا التوجيهات النحوية للوجوه التي ذكرها، ونقل لنا ما أجازه الزمخشري بقوله: ((وإن كان الزمخشري أجاز ذلك في قوله تعالى: **{وما أهلكنا من قريةً إلّا ولها كتابٌ معلومٌ} (الحجر:4)**، فجعل (ولها كتاب) صفة، وقال ((توسطت الواو إيذاناً بإلصاق الصفة بالموصوف ... وكأن الذي سهل ذلك تشبيه الجملة الواقعة صفة بالواقعة حالاً؛ لأن الحال صفة في المعنى))[50] فالزمخشري يرى أن الواو هنا للتأكيد وليست واو العطف التي تجمع بين شيئين؛ لأنه لما رأى أن (ولها كتاب معلوم) أمر ثابت مستقر لـ (قرية) جعل هذه الواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، واختلف النحويون في مسألة مجيء الواو بين الصفة والموصوف، فقد منعها بعضهم وأجازها بعضهم الآخر، ومن ثّمَّ نستطيع القول أن إعراب (وهي خاوية) صفة لـ (قرية)، لأن الجمل بعد المعارف أحوال وبعد النكرات صفات، والواو هنا للتوكيد لا حرف عطف، والحال من النكرة (قرية) ضعيف، وجعلها حالاً من فاعل (مرَّ) فيه ضعف أيضاً، إضافة إلى أن المعنى يؤيد ذلك ؛لأن الصفة تعني الثبات، وجملة (وهي خاوية على عروشها) أي ساقطة على جدرانها وموت وفناء أهلها، وهي صفة ثابتة لأهل هذه القرية.

ومنه قوله تعالى :**{ وَجَعلوا للهِ شركاء الجنَّ وَخَلقَهُم وَخَرَقوا لهُ بنينَ وَبناتٍ بغيرِ عِلمٍ سبحانَهُ وَتعالى عمَّا يَصفون}(الأنعام:100)**، يقول السمين الحلبي ((وقوله "بغير علم" فيه وجهان: أحدها أنه نعت لمصدرٍ محذوف، أي: خرقوا له خرقاً بغير علم، قاله أبو البقاء، وهو ضعيف المعنى: والثاني: وهو الأحسن أن يكون منصوباً على الحال من فاعل خرقوا، أي: افتعلوا الكذب مصاحبين الجهل وعدم العلم به))[51]، تداخّل النعت والحال في إعراب "بغير علم"، وضعّف السمين الحلبي ما ذهب إليه العكبري في إعرابه نتعاً لمصدر محذوف، على الرغم من أن العكبري لم يكتفِ بذكر هذا الوجه فقط، وانما ذكر معه وجه الحال ورجحه[52]، إضافة إلى أن السمين الحلبي في توجيهه للتداخل النحوي وترجيحه للحال استند إلى المعنى العام للآية وسياقها، فالآية تشير إلى أن الله سبحانه وتعالى قد وُصف بصفات لا تليق بجلالته وقدرته، إذ قالت النصارى: عيسى ابن الله، وقالت اليهود: عزيز ابن الله، وقالت العرب: الملائكة بنات الله، وهذا كله خرق بغير علم، فهم لا يعلمون حقيقة الله تعالى، ولا يقدرون عظم ما افتروه عليه سبحانه وتعالى[53]، فالمعنى يُبيّن أن حال الخارقين أنهم لا علم لديهم، فيكون حالهم أنهم ليس متصفين بالعلم[54].

ومنه أيضاً قوله تعالى: **{ يا أُيها الذين آمنوا لا تُحلُّوا شَعائِرَ اللهِ ولا الشهرَ الحرامَ ولا الهَدىَ ولا القلائدَ ولا آمين البيتَ الحرامَ يَبتَغونَ فضلاً من اللهِ ورضواناً} (المائدة:2)**، تداخل النعت مع الحال في قوله تعالى (يبتغون فضلاً)، إذ ذكر السمين الحلبي وجهين للجملة الفعلية، أحدهما: أن تعرب في موضع نصب حال

---

[49] الدّر المصون: 558/2.
[50] ـ الدّر المصون: 558/2.
[51] ـ الدّر المصون:87/5.
[52] ـ ينظر: التبيان في إعراب القرآن :652/1.
[53] ـ ينظر: أنوار التنزيل ، البيضاوي:175/2.
[54] ـ اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل الحنبلي: 388/8.

من الضمير المستكن في(آمنين) ، والآخر: أن تعرب في موضع نصب صفة لـ (آمنين)، ولم يرتضِ السمين الحلبي النصب على التبعية ووجهه توجيهياً نحوياً، بأن اسم الفاعل لا يُوصف؛ ومتى ما وُصِف بطل عمله[55] وسبقه بهذا الرأي أبو بركات الأنباري، يقول: ((ولا يجوز أن يكون صفة لـ(آمنين)؛ لأنه قد نصب (البيت)، واسم الفاعل إذا وُصِف لم يعمل؛ لأنه يخرج من بالوصف عن شبه الفعل؛ لأن الفعل لا يوصف، وإذا خرج بالوصف عن شبه الفعل فينبغي ألّا يعمل))[56] وأجاز مكي و أبو حيان، وابن عاشور أن تكون جملة (يبتغون فضلا) نعتا لـ (آمنين)[57]، لكن لو تتبعنا آراء النحويين في مسألة نعت اسم الفاعل لوجدناهم على ثلاثة آراء[58]: الأول : التفصيل: يمنع عمل اسم الفاعل إذا نُعت قبل أن يأخذ معموله، أما إذا أخذ معموله فيجوز النعت، والثاني: الجواز مطلقاً، والثالث: المنع مطلقاً، وحجة المانعين أن النعت من خصائص الأسماء، وهذا يُخرجه عن شبه الفعل معنى ولفظاً، ولكن نستطيع القول إن حجة المانعين ليست مقنعة؛ لأن اسم الفاعل لم يخرج عن الاسمية وإن أُجري مجرى الفعل[59].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى:{ **وبينهما حِجابٌ وعلى الأعرافِ رجالٌ يعرفون كلاً بِسيماهم ونادَوا أصحاب الجنة أنْ سلامٌ عليكم لم يدخلوها وهم يَطمعون} (الأعراف: 46)** أشار السمين الحلبي إلى تداخل النعت والحال في قوله (لم يدخلوها) بقوله: (((لم يدخلوها) فيه أوجه عدة، الأول : أنها حال من فاعل (نادَوا) أي نادى أهل الأعراف حال كونهم غير داخلين الجنة، ... والثاني: أن يكون حالا من مفعول (نادَوا) أي: نادوهم حال كونهم غير داخلين، ... والثالث: أن تكون في محل رفع صفة لـ (رجال)، قاله الزمخشري, وفيه ضعف من حيث أنه فصل بين الموصوف وصفته بجملة (ونادَوا) وليست جملة اعتراض... والرابع : أنها لا محل لها من الإعراب ؛لأنها جواب لسائل سأل عن أصحاب الأعراف))[60] فلم يرتض السمين الحلبي الوجه الثالث، فالنحويون يرون أن الموصوف وصفته كالاسم الواحد[61] ، ولا يجوز الفصل بينهما إلّا في مواضع بشرط أن لا يكون الفاصل أجنبياً منهما، ومن هذه المواضع: 1. الفصل بالمبتدأ 2. الفصل بالخبر 3. الفصل بالفاعل 4. الفصل بالمفعول 5. الفصل بالاستثناء6. الفصل بالقسم 7. الفصل بجواب القسم 8 ـ الفصل بالجملة المفسرة 9. الفصل بالجملة الاعتراضية [62]، فالسمين الحلبي بنى رأيه في تضعيفه الوجه الثالث على ما قاله النحويون، وهو برى أنه قد فُصل بين الموصوف (رجال) والصفة (لم يدخلوها) بجملة (ونادَوا) الأجنبية منهما، وليست اعتراضية.

---

55 ـ ينظر: الدّر المصون:187/4.
56 ـ البيان في إعراب غريب القرآن:283/1.
57 ـ ينظر: مشكل إعراب القرآن:217/1، البحر المحيط:116/4، التحرير والتنوير:84/6,
58 ـ ينظر: شرح جمل الزجاجي:7/2،ارتشاف الضرب:228/5، توضيح المقاصد:825/2،شرح الأشموني:116/2-127.
59 ـ ينظر: علل النحو ، ابن الوراق.
60 ـ الدّر المصون: 5/ 299 – 330.
61 ـ ينظر: الكتاب: 421/2.
62 ـ ينظر: المسائل الحلبيات ، أبو هلي الفارسي:: 147، شرح الكافية الشافية:1148/2، الصفوة الصفية، تقي الدين النيلي : 2/ 276، همع الهوامع: 3/ 115، حاشية الصبان: 3/ 84، حاشية الخضري: 2/ 51.

ومنه قوله تعالى: **{ الذينَ كَسَبوا السَيِّئاتِ جَزاءُ سَيئَةٍ بِمِثلها وَتَرْهَقُهُم ذِلَّةٌ ما لهم مِنَ اللهِ مِن عاصِمٍ كَأنما أُغشِيَت وُجُوهُهُم قِطَعاً من الليلِ مُظْلِماً أُولئكَ أصحابُ النّارِ هُم فيها خالدون}(يونس:27)**، قَرأت "قطعا" بفتح الطاء وسكونها، قرأها ابن عامر وأبو عمر وحمزة وحفص عن عاصم بفتح الطاء، فيكون معناها جمع قطعة، وقرأها الكسائي وابن كثير بسكون الطاء[63]، أي: بمعنى الطائفة، ويختلف إعراب "مظلماً" على اختلاف القراءتين؛ لاختلاف المعنى، ذكر السمين الحلبي الأوجه الإعرابية لكلتا القراءتين مبيّنا التوجيه النحوي لكل وجه منها، فعلى قراءة سكون الطاء في "قِطْعا" يجوز أن يعرب "مظلماً" نعتاً لـ "قطعاً"، ويجوز أن يكون "حالاً"،(("مظلما" على قراءة الكسائي وابن كثير... يجوز أن يكون نعتاً لـ "قطْعاً،.... ويجوز أن يكون حالاً وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون حالاً، وجاز ذلك لتخصصه بالوصف بعده وهو "من الليل"، والثاني: أنه حال من "الليل"، والثالث: أنه حال من الضمير المستتر في الجارّ لوقوعه صفة))[64]، أما مَنْ قرأها "قِطَعاً" بالفتح فيذكر السمين الحلبي ما أجازه النحويون وما منعوه من الأوجه التي تترتب على قراءتها بالفتح قائلاً: ((وأما قراءة الباقين، فقال مكي وغيره: أن مظلماً حال من الليل فقط، ولا يجوز أن يكون صفة لـ "قِطعَاً"، ولا حالاً منه، ولا حالاً من الضمير في "من الليل"؛ لأنه كان يجب أن يقال فيه "مظلمة"، قلت يعنون حينئذ أن يكون الموصوف جمع، وكذا صاحب الحال، فتجب المطابقة، وأجاز بعضهم ما منعه هؤلاء، وقالوا أجاز ذلك؛ لأنه بمعنى الكثير، وهذا فيه تعسف))[65]، ومن مفسري القرآن ومعربيه المتقدمين الذين منعوا أن يكون "مظلما" نعتاً لـ "قِطَعاً" على الفتح، الفراء[66]، والزجاج[67]، والنحاس[68] وتابعهم من المتأخرين، الزمخشري[69]، وابن الأنباري[70]، وغيرهما[71]، واقتصر هؤلاء على إعراب "مظلماً" حالاً "من الليل"، والمعنى أُغشيَت وجوههم قِطَعاً من الليل في حال ظلمته، والمانع عندهم هو التخالف بين النعت والمنعوت، وبين الحال وصاحبها في النوع؛ لأن "مظلماً" مفرد مذكر، وقِطَعاً جمع تكسر مؤنث، أجازه ابن عطية بقوله: ((فإذا كان نعتاً فكان حقه أن يكون قبل الجملة، ولكن قد يُجيء بعدها، وتقدير الجملة "قِطَعاً استقر من الليل مظلماً على نحو قوله تعالى: { وهذا كتابٌ أنزلناه مباركٌ}(الأنعام:155))) [72]، و تابعة العكبري، إذ يرى أن "القطع" وإن كانت جمعاً لمؤنث إلّا أنها في التأويل مفرد مذكر؛ لأنها في معنى كثير[73] وعقبّ أبو حيان على قول ابن عطية قائلاً: ((ولا يتعين تقدير العامل في المجرور فيكون جملة، بل الظاهر تقديره باسم الفاعل، فيكون من قبيل الوصف بالمفرد، والتقدير قِطَعاً كائناً من الليل مظلما))[74]، ورد عليهما السمين

63 ـ ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه:276.
64 ـ الدّر المصون:6/ 187.
65ـ المصدر نفسه: 6/ 188.
66 ـ ينظر: معاني القرآن، الفراء:1/ 462.
67 ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج:16/3.
68 ـ ينظر: إعراب القرآن، النحاس: 251/2 –252.
69 ـ ينظر: الكشاف، الزمخشري: 328/2.
70 ـ ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري:411/1
71 ـ ينظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي: 333/8، انوار التنزيل، البيضاوي:193/3، روح المعاني: الآلوسي:105/11.
72 ـ المحرر الوجيز:457/4.
73 التبيان في إعراب القرآن: 673/2.
74 ـ البحر المحيط: 156/5.

الحلبي بقوله: ((إن المحذور هو تقديم غير الصريح على الصريح، ولو كان مقدراً بمفرد)) [75]، تبيّن من نصّ السمين الحلبي أنّه يعترض على إعراب "مظلماً" نعتاً لـ "قِطَعا"، فبعد أن ألمحنا التداخل بين الحال والتابع الواقع "نعتاً" في إعراب "مظلماً" من الأوجه الإعرابية التي ذكرها السمين الحلبي، نجد أنه من مؤيدي أعراب "مظلماً" حالاً، ويعترض على إعرابها نعتاً لـ "قِطَعا" لتوجيهات نحوية ذكرها.

ومنه أيضاً قوله تعالى: **{ وجزاهم اللهُ بما صبروا جنةً وحريراً مُتكِئين فيها على الأرائك لا يرونَ فيها شَمْساً ولا زمهريراً} الإنسان:12-13)** ذكر السمين الحلبي وجهين في إعراب (متكئين)، الأول : أنه حال من مفعول (جزاهم), والثاني: أنه نعت من (جنة)، ثم يذكر آراء النحويين وتوجيهاتهم النحوية في ذلك فيقول: ((قوله (مُتكِئين) حال من مفعول (جزاهم ... وجوز أبو البقاء أن يكون (متكئين) صفة لـ (جنة) وهذا لا يجوز عند البصريين، لأنه كان يلزم بروز الضمير، فيقال: متكئين هم فيها، لجريان الصفة على غير ما هي له، وقد منع مكي أن يكون (متكئين) صفة لـ (جنة) لما ذكرته من عدم بروز الضمير))[76] اتفق النحويون على أن النعت السببي يرفع اسماً ظاهراً أو ضميراً مستتراً، واختلفوا في استتار الضمير، فلم يجوّز البصريون استتار الضمير سواء أُمن أم لم يُؤمن[77]، أما الكوفيون فيرون جواز أن يكون الضمير المرفوع بالنعت السببي مستتراً إذا أُمن اللبس[78] ، فالفراء أجاز إعراب (متكئين) نعتاً على الرغم من جريان(متكئين) على غير من هو له وعدم إبراز الضمير، لأنه يُجوّز إظهار الضمير إذا أُمن اللبس، إذ يقول: ((منصوبة كالقطع و وإن شئت جعلته نعتاً للجنة، كأنك قلت: جزاؤهم جنة متكئين فيها))[79]، وتبعه النحاس، والزمخشري[80] والعكبري[81]، يقول النحاس في إعراب (متكئين): ((ويجوز أن يكون منصوباً على أنه نعت لـ (جنة)، وذلك حسن؛ لأنه قد عاد الضمير عليها))[82]، ذكر السمين الحلبي رأي الزمخشري وردّه لعدم بروز الضمير بقوله: ((وممن ذهب إلى كون (متكئين) نعتاً لـ (جنة) الزمخشري، فإنه قال : ((ويجوز أن تكون (متكئين)ن و(لا يرون) و(دانية) كلها صفات لـ(جنة)))، وهو مردود بما ذكرته))[83].

في حين ينقل لنا السمين الحلبي[84] رأي الزمخشري وهو يمنع أن يعرب كل من (خالدين) و(خالداً) نعتا لـ (جنات) و(ناراً) في قوله تعالى: **{ تلكَ حدودُ اللهِ وَمنْ يُطعِ اللهَ ورسولَهَ يُدخلْهُ جناتٍ تجري من تحتها الأنهارُ خالدين فيها وذلك الفوزُ العظيمُ وَمنْ يعصِ اللهَ وَرسولَهُ وَيتعدَّ حُدودهُ يُدخلْهُ ناراً خالداً فيها }**

---

75 ـ الدّر المصون: 6/ 188.
76 ـ الدّر المصون: 604/10.
77 ـ ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 137/1.
78 ـ ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1،50/ المسألة (8).
79 ـ معاني القرآن :216/3.
80 ـ ينظر: الكشاف:671/4.
81 ـ ينظر: التبيان في إعراب القرآن:1259/2.
82 إعراب القرآن: 65/5.
83 الدّر المصون: 604/10.
84 ـ ينظر: الدّر المصون : 615/3.

(النساء:13 ـ14)، يقول الزمخشري: ((فإن قلت : هل يجوز أن يكونا صفة لـ "جنات" و "ناراً" ؟ قلت: لا؛ لأنهما جريا على غير ما هما له، فلا بد من الضمير في قولك: خالدين هما فيها، وخالداً هو فيها))[85]، والذي أراه أنه لا داعي لهذا المنع مع أمن اللبس فعلة أمن اللبس كافية لإجازته.

ـ تداخل النعت مع المبتدأ: يتبيّن ذلك في قوله تعالى: **{إنّي وجدتُ امرأة تَملِكهم وَأُتيت من كلِّ شيء ولها عرشٌ عظيمٌ وَجدتُها وقومها يسجدون للشمس من دون اللهِ}**(النمل:23ـ 24) ذكر السمين الحلبي وجهين إعرابين لـ (عظيم)، الأول: أنه مبتدأ عند مَن يقف على (ولها عرش)، وجملة (وجدتها) خبره، وهذا هو رأي الداني، والثاني: أن عظيماً صفة لمحذوف خبراً مقدماً ، و (وجدتها) مبتدأ مؤخر مقدّرا معه حرف مصدري، وهذا ما ذهب إليه الزمخشري [86] ويختلف المعنى لاختلاف الوجه النحوي لكلمة (عظيم) فعلى الوجه الذي ذكره الداني يكون المعنى: عظيم وجودي إيَّاها وقومها للشمس ساجدين من دون الله[87]، وعلى الوجه الثاني الذي ذكره الزمخشري يكون المعنى: أمرٌ عظيم وجداني إيَّاها وقومها غير عابدي الله تعالى[88]، وردّ السمين الحلبي الوجه الذي ذكره الداني؛ لأنه يرى أن (عظيم) نكرة لا مسوغ لها في المقام على الابتداء، وجملة (وجدتها) الخبر لا رابط بينها وبين المبتدأ، إضافة إلى ما فيه من إخلال ونفي وتفكيك لجزالة النص القرآني الكريم[89]،وعبر عنه الزمخشري بقوله: ((فوقع في عظيمة وهي مسخ كتاب الله))[90]، لأن أصل المبتدأ أن يكون معرفة لحصول الفائدة وهو غرض الكلام، والابتداء بالنكرة دون مسوغ يجعل ذكرها لا معنى لها في الكلام ولا فائدة ، ومن ثَمَّ فإن المراد بالعرش العظيم هو سرير للملك عظيم وضخم ، والوقف على (العرش) ثم الابتداء بما بعدها يجعل النبأ الذي جاء به الهدهد غير عظيم وغير مثير.

ـ تداخل النعت مع الخبر: : يتبيّن ذلك في قوله تعالى: **{إنّ الذينَ كَفَروا لن تُغنيَ عَنهُم أموالُهُم ولا أَولادُهُم مِنَ اللهِ شِيئًا وأُولئك هم وقُودُ النارِ* كَدأبِ آلِ فرعونَ والذينَ مَن قبلهم كَذَّبُوا بِآياتينا فأَخَذهُمُ اللهُ بِذنوبِهم واللهُ شديدُ العقابِ} (آل عمران:10. 11}**، فقوله تعالى: ((كدأب آل فرعون) جاز أن يكون في موضع رفع خبر لمبتدأ مضمر، وفي موضع نصب على أنه نعت لمصدر محذوف، قال السمين الحلبي: ((قوله تعالى: (كدأب آل فرعون) فيه وجهان، أحدهما: إنها في محل رفع خبر لمبتدأ مضمر تقديره : دأبهم كدأب آل فرعون، ... والثاني: إنها في محل نصب نعت لمصدر محذوف، والعامل فيه كفروا تقديره: "إن الذين كفروا كفراً كدأب آل فرعون" إي كعادتهم في الكفر، وهو رأي الفراء، وهذا القول مردود بأنه أخبر عن الموصول قبل تمام صلته، فلزم الفصل بين أبعاض الصلة الأجنبي، وهو لا يجوز))[91] ، لم يرتضِ السمين الحلبي رأي الفراء؛ لأن تقديره يؤدي إلى الفصل بين الصلة والموصول بفاصل أجنبي، وضعّف أغلب النحويين الفصل

---

85 ـ الكشاف: 487/3.
86 ـ ينظر : الدّر المصون: 8/ 597 - 598.
87 ـ ينظر: المكتفى في الوقف والابتدا: 153.
88 ـ ينظر: الكشاف 3/ 361.
89 ـ ينظر: الدّر المصون: 598/8.
90 ـ الكشاف: 3
91 ـ الدّر المصون: 37/3.

بين الصلة والموصول[92]؛ لأنهم يرون ((أن الموصول مع صلته بمنزلة الاسم الواحد، ومحال أن يوصف الاسم أو يؤكد أو يعطف عليه إلّا بعد تمامه وانقضائه بجميع أجزائه))[93]، ((ولما كان الفصل بين الموصول وصلته غير جائز... امتنع مجيء تابع الموصول قبل مجيء صلته فلا يكون له قبلها نعت ولا عطف بيان أو نسق ولا توكيد ولا بدل، وكذلك لا يُخبر عنه قبل مجيء الصلة وتمامها؛ لأن الخبر أجنبي عن الصلة، وكذلك لا يستثنى من الموصول))[94].

وقد تداخل التابع الواقع "نعتاً" مع الخبر في قوله تعالى: **{وُجُوهٌ يَومئذٍ نَّاضرةٌ إلى رَبّها ناظرَةٌ} (القيامة 22 ـ 23)** ذكر السمين الحلبي الأوجه الإعرابية وتوجيهاتها النحوية لهذا التداخل النحوي، بقوله: ((قوله ((وجوه يومئذ ناضرةٌ)) فيه أوجه، أحدها: أن يكون "وجوهٌ" مبتدأ و "ناضرةٌ" نعتٌ له و "يومئذٍ" منصوب بـ "ناضرة" و "ناظرةٌ" خبره، و"إلى رَبّها" متعلق بالخبر، والمعنى أن الوجوهَ الحسنة يومَ القيامة ناظرةٌ إلى الله تعالى، وهذا معنىً صحيحٌ وتخريجٌ سهلٌ ... والثاني: أن يكون "وجوهٌ" مبتدأً، و "ناضرةٌ" خبر له، و "يومئذٍ" منصوب بالخبر... وسوغ الابتداء بالنكرة هنا كونُ الموضعِ موضعُ تفصيلٍ ... ويكون "ناظرةٌ" نعتاً لـ"وجوه" أو خبراً ثانياً أو خبراً لمبتدأ محذوف، و "إلى ربّها "متعلق بـ "ناظرة"))[95]، نجد أن قوله: "ناضرة" جاز إعرابه نعتا لـ وجوه" وجاز إعرابه خبراً لها، فتداخل النعت مع الخبر، ونجد تداخلاً أخراً نتج عن التداخل الأول، وهو أن "ناظرة" في قوله: ((إلى ربّها ناظرة)) جاز إعرابها خبراً لـ "وجوه" عند إعراب "ناضرة" نعت لها، وجاز إعرابها نعتا لـ "وجوه" إذا أُعربتُ "ناضرة" خبر لها، وينقل السمين الحلبي قول ابن عطية:((وابتدأ بالنكرة لأنها تخصصّت بقوله "يومئذٍ")) [96]، وقول أبو البقاء العكبري: ((وجاز الابتداء هنا بالنكرة لحصول الفائدة))[97]، ثم يذكر التوجيه النحوي لقولي ابن عطية وأبي البقاء العكبري بقوله: ((أما قول ابن عطيةَ ففيه نظرٌ؛ لأن قوله: "تخصصّت بقوله "يومئذ"، هذا التخصيص إما لكونها عاملة فيه، وهو محال؛ لأنها جامدة، وإما لأنها موصوفةٌ به وهو محال أيضاً؛ لأن الجثث لا توصف بالزمان كما لا يخبر به عنها، وأما قول أبي البقاء، فإن أراد بحصول الفائدة ما قدّمتُه من التفصيل فصحيحٌ، وإن عنى ما عناه ابن عطية فليس بصحيح لما عرفته))[98] فما جوزه ابن عطية مخالف لما عليه إجماع النحويين؛ بأن ظرف الزمان يفيد الإخبار عن المعاني، ولا يخبر به عن الجثة ولا يوصف به، ولا يجيء حالاً منها[99]، وأجاز ابن مالك ذلك بقوله: ((ولا يكونُ اسم زمان خبرا عن جثةٍ وإن يُفد فأَخبرا)) [100]، والخبر في حقيقته وصف للمبتدأ فما يجري على

[92] ينظر: شرح كتاب سيبويه ، السيرافي:382/1، والمقتضب، المبرّد:193/3، شرح المفصل :120/3.
[93] ـ مفاتح الغيب: 219/5.
[94] ـالنحو الوافي:379/1.
[95] ـ الدّر المصون: 10/ 575.
[96] ـ المحرر الوجيز :478/8.
[97] ـ التبيان في أعراب القرآن: 2/ 1254.
[98] ـ الدّر المصون:775/10.
[99] ـ ينظر: الكتاب، سيبويه:136/1، المقتضب: 132/4، اللباب في علل البناء والإعراب:140/1.
[100] ـ ألفية ابن مالك:53.

الخبر يجري على الوصف، فمتى تحققت الفائدة جاز الوصف بظرف الزمان، ولكن ظرف الزمان هنا معمول لـ "ناظرة" فلم تتحقق الفائدة هنا من وصف "وجوه" بظرف الزمان "يومئذ"، أما بالنسبة لقول أبي البقاء الذي ذكره السمين الحلبي وأجازه بشرط، فأرى أنه جائزٌ من غير شرط؛ لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب، فإذا حصلت الفائدة جاز الحكم سواءً تخصص المحكوم عليه بشيء أم لم يتخصص.

ويذكر السمين الحلبي وجهاً ثالثاً قاله ابن عطية فيقول: ((أن يكون "وجوهٌ" مبتدأً و "ناضرةٌ" خبره، و"إلى ربها" جملة في موضع خبر ثان، قاله ابن عطية، وفيه نظرٌ، لأنه ينعقد منهما كلام، إذ الظاهر تعلق إلى بـ "ناظرة" ... إلا أن يعني أن ناظرة خبرٌ لمبتدأ مضمر، أي: هي إلى ربها ناظرة، وهذه الجملة خبر ثان، وفيه تعسف))[101] نرى أن السمين الحلبي يضعف إعراب "إلى ربها" خبراً ثانياً لـ "وجوه" لتعلق شبه الجملة بـ "ناظرة"، ويخرجه على وجه فيه تعسف، وهو أن تعرب "ناظرة" خبر لمبتدأ مضمر.

ـ تداخل النعت والبدل والخبر في قوله تعالى: نلمح تداخل التوابع مع بعضها ومع غيرها في قوله تعالى: **{والوزنُ يومئذٍ الحقُّ فَمنْ ثقُلتْ موازينُهُ فأولئك هم المفلحون} (الأعراف: 8).**

ذكر السمين الحلبي ثلاثة أوجه إعرابية لكلمة "الحق" من الآية الكريمة الآنفة الذكر، ((وفي "الحقّ" ثلاثة أوجه، أحدها: أنه نعت للوزن، أي الوزن الحق في ذلك اليوم، والثاني: أنه خبر لمبتدأ محذوف كأنه جواب سؤال مقدر مِن قائل يقول: ما ذلك الوزن؟ فقيل: هو الحق لا الباطل، والثالث: أنه بدل من الضمير المستكن في الظرف، وهو غريب ذكره مكي))[102]، قال مكي: ((إذا جلعت يومئذٍ خبرا عن الوزن لم يكن في الصلة وانتصب بمحذوف قام يومئذ مقامه، تقديره والوزن الحق ثابت يومئذ، أو مستقر يومئذ، ويحسن أن يكون الحق على هذا الوجه بدلا من المضمر الذي في الظرف فلا يحسن تقديمه على الظرف))[103] يتبيّن من النصّ أن السمين الحلبي لم يوافق مكي بن أبي طالب على إعرابه "الحق" بدلاً من الوزن[104]، على الرغم من أن النحويين أجازوا مجيء البدل من الضمير المستكن في الظرف أو الجارّ والمجرور[105]، لكن رَفضْ السمين الحلبي للوجه الذي أجازه مكي، ووصفه بالغريب كان صواباً؛ لأن المعنى لا يؤيده، والسياق لا يرتضيه، فسياق الآية يدل على الوصف، أي وصف الوزن بالحق، أو على أنه خبر لمبتدأ محذوف، و السياق لا يناسب البدلية من الضمير المستكن[106]، وضعفه محيي الدين درويش في إعرابه الآية الكريمة[107].

ومنه أيضاً قوله تعالى: **{ ثُمَّ خَلّقنا النُطفةَ عَلقةً فَخلقنا العَلَقَةَ مُضغَةً فَخلقنا المضغةَ عِظاماً فَكَسونا العِظامَ لَحماً ثُمَّ أنشأناهُ خَلقاً آخر فَتيارَكَ اللهُ أحسنُ الخالقين} (المؤمنون :14)** ذكر السمين الحلبي ثلاثة أوجه

---

101 ـ الدّر المصون: 10: 575.
102 أ الدّر المصون: 255/3.
103 ـ مشكل إعراب القرآن ، مكي بن طالب: 1/ 283.
104 ـ ينظر: مشكل إعراب القرآن:282/1.
105 ـ ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:18/2.
106 ـ ينظر: اللباب في علوم الكتاب:32/9.
107 ـ ينظر: إعراب القرآن، محيي الدين درويش: 325/3.

إعرابية لقوله تعالى(أحسنُ الخالقين)، يقول: ((أحسنُ الخالقين) فيه ثلاثة أوجه، أحدهما: أنه بدلٌ من الجلالة، الثاني: أنه نعتٌ للجلالة، وهو أولى مما قبله؛ لأن البدل بالمشتق يقل، الثالث: أن يكون خبر مبتدأ مضمر، إي: هو أحسنُ، والأصل عدم الإضمار، وقد منع أبو البقاء أن يكون وصفاً، قال : لأنه نكرة وإن أُضيف لمعرفة؛ لأن المضاف إليه عوض من (من) وهكذا جميع افعل منك، قلتُ وهذا بناه منه على أحد القولين في افعل التفضيل، إذا أُضيف ،هل إضافته محضة أم لا ؟ والصحيح الأول))[108]، فالسمين الحلبي وافق أبا البقاء في الوجهين الأول والثالث، وخالفه في الوجه الثاني ، وهو أن يكون (أحسنُ) نعتاً للفظ الجلالة (الله) ويرى أن هذا الوجه هو أفضل الوجوه؛ لأن البدل في المشتق قليل، وأن الأصل عدم الإضمار، فقد اختلف النحويون في إضافة (أفعل) التفضيل أهي محضة أم غير محضة؟ إذ ذهب بعض النحويين إلى أنها غير محضة[109] يقول ابن يعيش: ((واعلم أن إضافة (أفعل) هذه التي يُراد بها التفضيل من الإضافات المنفصلة غير المحضة، فلا تفيد تعريفاً؛ لأنّ النية فيها التنوين والانفصال؛ لتقديرك فيها (من)، وإنما كانت (من) فيها مقدرة؛ لأن المراد منها التفضيل))[110]، وذهب بعضهم الآخر إلى أنها إضافة محضة[111] وتابعهم السمين الحلبي[112]، والآلوسي[113]، والأشموني[114]، فمن يرى أن الإضافة محضة أعرب (أحسنُ) نعتاً، ومن يرى أنها إضافة غير محضة أعرابه بدلاً.

ـ **تداخل النعت مع المفعول به:** من تداخل النعت مع المفعول به، الكاف في قوله تعالى: {كهيئة الطير} يقول السمين الحلبي: ((قوله: {كهيئة الطير} في موضع هذه الكاف ثلاثة أوجه: أحدها: نعت لمفعول محذوف، تقديره" أنّي أخلق لكم هيئة مثلَ هيئة الطير، والهيئة إما مصدر في الأصل ثم أطلقت على المفعول، أي: المُهيّأ... وإما اسمٌ لحال الشيء، وليست مصدراً، والمصدر : التهيُؤُ و التَهييء والتّهيئة،...والثاني أن الكاف هي المفعول به ؛ لأنها اسم كسائر الأسماء، ... والثالث: أنها نعت لمصدر محذوف، قاله الواحدي نقلاً عن أبي علي بعد كلام طويل، قال وتكون الكاف في موضع نصب للمصدر المراد، تقديره: "أني أخلق لكم من الطين خلقاً مثل هيئة الطير"، وفي ما قاله نظرٌ من حيث المعنى؛ لأن التحدي إنما يقع في أثر الخلق، وهو ما ينشأ عن المخلوقات لا في نفس الخلق، اللهم إلّا أن تقول: المراد بهذا المصدر المفعول به فيؤوم إلى ما تقدم، وقال الزمخشري: إني أقدر لكم شيئاً مثل هيئة الطير، فهذا تصريح منه بأنها صفة لمفعول محذوف، وقوله أقدر تفسيرٌ للخلق؛ لأن الخلق هنا التقدير))[115]،

---

[108] الدّر المصون: 324/8.
[109] ـ ينظر: الأصول في النحو:6/2، الإيضاح العضدي، 269.
[110] ـ شرح المفصل: 175/2.
[111] ـ ينظر: شرح تسهيل الفوائد: 229/2، توضيح المقاصد والمسالك، المرادي:787/2.
[112] ـ ، الدّر المصون: 324/8.
[113] ـ ينظر: روح المعاني: 218/9.
[114] ـ ينظر: 127/2.
[115] ـ الدّر المصون : 3/ 192 – 193.

ـ تداخل البدل والخبر: نجد تداخل التابع الواقع بدلاً مع الخبر في قوله تعالى: **{ورَسولاً إلى بَني إسْرائِيلَ أنِّي قَدْ جِئْتُكم بآيةٍ مِن رِبِّكُم أنِّي أخلُقُ لَكُم مِنَ الطِّينِ كَهيْئة الطَّيْرِ فأنفَخُ فِيه فَيَكُونُ طَيراً بِإذنِ اللهِ} (آل عمران:49)**، أجاز السمين الحلبي إعراب جملة (أنِّي أخلُقُ) بدلاً من جملة (أنِّي قد جئتُكم) أو بدلاً من (أية)، أو تعرب خبراً لمبتدأ محذوف، إذ يقول: ((أحدهما: أنها بدل من (أنّي قد جئتُكم) ... والثاني: أنها بدل من آية، فتكون محلَّها، أي: وجئتُكم بأنِّي أُخلقُ لكم،... وهذا نفسه آية من الآيات يُحتمل أن يكون كلا من كل إن أريد بالآية شيءٌ خاص، وأن يكون بدل من بعض إن أريد بالآية الجنس والثالث: أنها خبرٌ لمبتدأ مضمر تقديره: هي أنّي أخلقُ، وهذه الجملة في الحقيقة جوابٌ لسؤالٍ مقدر، كأن قائلاً قال: وما الآية؟ فقال ذلك)) [116].

قال مكي: ((ومن جعل قوله بـ(كلمة منه)، الكلمة اسما لعيسى، جاز على قوله في غير القرآن وجيء بالخفض على النعت لكنه في موضع نصب على تقدير حذف حرف الخفض، تقديره بأنّي قد جئتكم ، ومن كسر إني فعلى القطع والابتداء ، ويجوز أن يكون من الفتح أنّي أخلق جعلها بدلاً من آية فتكون أن في موضع خفض، ويجوز أن تكون في موضع رفع على تقدير حذف مبتدأ ، "هي أّي أخلق"))[117].

فيكون المعنى على إعرابها بدلاً من (أنِّي قد جئتكم)، أي: يذكر أني أخلق، أو نِعْلِّمه أني أخلق، ويكون موضعها النصب، قال العكبري: ((موضعها نصب على الموضع، وهو مذهب سيبويه، أو على تقدير يذكر أني، ويجوز أن يكون بدلاً من الرسول إذ جعلته مصدراً، تقديره ونعلِّمه أني قد جئتكم)) [118]، وعلى إعرابها بدلاً من (آية) يكون موضعها الجر، أي: (جئتكم بأني أخلق لكم من الطين)، والمصدر المؤول من أن واسمها وخبرها بدل من آية، أي: جئتكم بخلقي من الطين[119].

ويكون المعنى على وجه الرفع أو على أنها خبر لمبتدأ محذوف، (هي أني أخلق لكم) وهو جوابٌ لسؤال (ما الآية؟) فقيل: هي أنّي أخلق لكم.

ويتبيّن داخل البدل مع الخبر أيضاً في قوله تعالى: **{وَمَنْ خَفتْ موازينهُ فأولئك الذينَ خَسِروا أنفُسَهُم في جنهمَ خالدون} (المؤمنون:103)**، إذ ذكر ذلك السمين الحلبي بقوله: ((قوله تعالى: ((في جهنمَ خالدون)) يجوزن أن يكون "خالدون" خبراً ثانياً لـ "أولئك"، وأن يكون خبر مبتدأ مضمر، أي: "هم خالدون"، وقال الزمخشري: (في جهنمَ خالدون) بدل من " خسروا أنفسهم"، ولا محل للبدل والمبدل منه؛ لأن الصلة لا محل لها))[120] فعلى قول الزمخشري يكون تقدير الكلام: "الذين في جنهمَ خالدون"[121]، ويرى أبو حيان أن ما قاله الزمخشري بعيد، يقول: ((وهذا بدل غريب، وحقيقته أن يكون البدل الفعل الذي يتعلق به في جهنم، أي: استقروا في جهنمَ، وكأنه من بدل الشيء من الشيء، وهما لمسمى واحد على سبيل المجاز؛ لأن مَنْ

116 ـ ينظر: الدّر المصّون: 191/3 –192.
117 ـ مشكل إعراب القرآن: 1/ 160.
118 ـ التبيان في إعراب القرآن: 262/1.
119 ـ ينظر: تفسير مفاتيح الغيب، الرازي:58/8.
120 ـ الدّر المصون: 388/8– 389.
121 ـ ينظر: الكشاف:204/3.

خسر نفسه استقر في جهنمَ))[122]، واسترسل السمين الحلبي توجيهاً نحوياً لذلك بقوله: ((فجعل الشيخ الجار والمجرور البدل دون "خالدون"، والزمخشري جعل جميع ذلك بدلاً، بدليل قوله بعد ذلك" أو خبر بعد خبر لـ "أولئك" أو خبر مبتدأ محذوف،، وهذان إنما يليقان بـ "خالدون" ، وأما "في جهنمَ" فمتعلق به، وكلام الزمخشري يتحاج إلى جواب))[123]، أما إذا أُعربت "في جنهمَ خالدون" خبراً ثانياً لـ "أولئك" بعد الخبر الأول فيكون المعنى إخبارٌ عن الذين خفت موازينهم، بأنهم خسروا أنفسهم وأنهم في جنهمَ خالدون[124]، وهذا هو المعنى الأنسب؛ للتدرج في الإخبار عن الخاسرين الذين خسروا أنفسهم وهم في جنهمَ خالدون، وعلى إضمار المبتدأ يكون المعنى: "هم في جهنمَ خالدون"[125].

ـ تداخل البدل مع الحال: تداخل التابع الواقع بدلاً مع الحال في قوله تعالى: **{ وَمِنْ الناسِ مَنْ يقولُ آمنا باللهِ واليومِ الآخرِ وَما هُم بِمُؤمنين * يُخادعون اللهَ والذينَ آمنوا وَما يَخدعون إلّا أنفُسَهُمْ وَما يَشعرون} (البقرو:8 ـ9}، فجملة ((يُخادعون اللهَ))** تعرب بدلاً أو حالاً ، قال السمين الحلبي: ((قوله تعالى: ((يخادعون اللهَ)) هذه الجملة الفعلية يُحتمل أن تكون بدلاً من الجملة الواقعة صلة لـ "مَنْ" وهي "يقول: ، ويكون هذا من بدل الاشتمال، ... ويحتمل أن تكون هذه الجملة حالاً من الضمير المستكن في يقول، تقديره ومن الناس مَنْ يقول حال كونهم مخادعين، وأجاز أبو البقاء أن تكون حالاً من الضمير المستكن في "بمؤمنين"))[126]، فذكر السمين الحلبي أنه إذا أُعرب بدلاً فهو بدل اشتمال؛ لأن قولهم مشتمل على الخداع، وهو نظير قول الشاعر:

إنَّ عليّ اللهَ أن تبايعا تُؤخذُ كَرهاً أو تَجيئ طائِعاً

، فتؤخذ بدل اشتمال من تبايع[127]، على أن "كرها" صفة من صفات كثيرة تشملها المبايعة[128]، لكن لو تتبعنا مَنْ سبقه من المفسرين لوجدنا أن الزمخشري يرى أنه بدل كل من كل، غرضه البيان لجملة الصلة[129] وتابعه النسفي[130] وأبو حيان إذ يقول: ((ويكون ذلك بياناً؛ لأن قولهم آمنا وليسوا مؤمنين في الحقيقية، مخادعة فيكون بدل فعل من فعل؛ لأنه في معناه))[131]، وعلى هذا تقدير الكلام : " ومن الناس من يخادعون الله"" على نية اسقاط المبدل منه.

122 البحر المحيط: 585/7.
123 ـ الدّر المصون: 389/8.
124 ـ ينظر: الكشاف: 204/3، مفاتيح الغيب: 296/23.
125 ـ ينظر: الكشاف 3/ 204، مفاتيح الغيب: 296/23.
126 ـ الدّر المصون : 124/1.
127 ـ ينظر: الدّر المصون: 124/1.
128 ـ ينظر : النحو الوافي: 686/3.
129 ـ ينظر: الكشاف: 58/1.
130 ـ ينظر: مدارك التنزيل، 48/1.
131 البحر المحيط: 91/1.

وإذا أُعربت جملة" يخادعون اللهَ" حالاً من الضمير المستكن في "يقول" يُقدر المعنى: "ومن الناس مَنْ يقول آمنا مخادعين الله"[132]، وأما إذا أعربت جملة "يخادعون اللهَ" حالاً من الضمير المستكن في "بمؤمنين" فيُقدر المعنى: "وما هم بمؤمنين حال خداعهم"[133]، والذي أراه أن البدلية هي الوجه الأنسب والأوجه؛ لظهورها، ولخلو المعنى من التقدير والتأويل والحذف.

. تداخل العطف مع الخبر والمبتدأ: ورد تداخل العطف مع الخبر والمبتدأ في قوله تعالى: **{ وَما يُضِلُّ بِهِ إِلّا الفاسِقين الذينَ يَنْقُضُونَ عَهدَ اللهِ من بَعدِ مِيثاقِهِ} (البقرة: 27)**، ذكر السمين الحلبي أربع أوجه أعرابية لـ "الذين" فتعرب في محل نصب نعت للفاسقين، وفي محل رفع على الابتداء، أو خبر لمبتدأ محذوف، أو في محل نصبٍ على الذم، قال: ((الذين ينقضون" فيه أربعة أوجهٍ: أحدها: أن يكون نعتاً للفاسقين، والثاني: أنه منصوبٌ على الذم، والثالث: أنه مرفوع بالابتداء، وخبره الجملة من قوله:{أولئك همُ الخاسرون}، والرابع: أنه خبرٌ لمبتدأ محذوف، أي: هم الفاسقون))[134]، فنلحظ أن السمين الحلبي قد أجاز الوجوه جميعها، ويقول ابن عاشور: ((وجملة الذين ينقضون) إلى آخره صفة للفاسقين، لتقرير اتصافهم بالفسق؛ لأنه من أكبر أنواع الفسوق، بمعنى الخروج عن أمر الله تعالى، وجُوِزَ أن تكون مقطوعة مستأنفة على أن (الذين) مبتدأ، وقوله: {أولئك هم الخاسرون} خبر، وهي مع ذلك لا تخرج عن معنى توصيف الفاسقين بتلك الصفة...، فليس بين الاعتبارين إلّا اختلاف الإعراب، وأما المعنى فواحد، لذلك كان إعرابه صفة أرجح، أو متعينا إذ لا داعي إلى اعتبار القطع))[135].

. تداخل العطف مع الخبر : تبيّن ذلك في قوله تعالى: **{فَرِحينّ بِما آتاهُم اللهُ مِنْ فَضلهِ وَيَسْتَبْشرُونَ بالذِينَ لَمْ يَلحَقُوا بِهم مِنْ خَلفِهم أَلّا خَوفٌ عَلِيهم ولا هُم يَحزَنون} (آل عمران:170)**، نجد تداخل التابع الواقع عطفاً مع الخبر في الأوجه الإعرابية التي ذكرها السمين الحلبي لـ (يستبشرون) في الآية الآنفة الذكر، إذ يقول: ((قوله: (ويستبشرون) فيه أربعة أوجه، أحدهما: أن يكون من باب عطف الفعل على الاسم، لكون الفعل في تأويله، فيكون عطفاً على (فرحين)، كأنه قيل: فرحين ومستبشرين، ونظيره بقوله تعالى: {فوقهم صافات ويقبضن}(الملك:19)،والثاني :أنه أيضا يكون من باب عطف الاسم على الفعل، لأن الاسم في تأويل الفعل، والثالث: أن يكون مستأنفاً، والواو للعطف، عطفت فعلية على اسمية، والرابع: أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، أي: وهم يستبشرون))[136].

اتفق النحويون على عطف الاسم على الاسم و والفعل على الفعل، والجملة على الجملة، واختلفوا في عطف الاسم على الفعل أو عطف الفعل على الاسم، فمنهم من ضعفه[137]، يقول ابن السراج: وقد أجاز قوم من

---

[132] ـ ينظرك التبيان في أعراب القرآن: 25/1، البحر المحيط: 91/1، الدّر المصون: 124/1.

[133] ـ التبيان في إعراب القرآن: 25/1.

[134] الدّر المصون: 1/ 234.

[135] التحرير والتنوير: ابن عاشور: 1/ 233.

[136] الدر المصون: 3/ 484- 485.

[137] ـ ينظر: الأصول في النحو: 1/ 184، 184/1، الأنصاف في مسائل الخلاف، أبو بركات الأنباري:2/ 389، همع الهوامع، السيوطي:223/3-224.

النحيين ظننتُ عبد الله يقوم وقاعداً، وظننت عبد الله قاعداً ويقوم، ولكن اعرابهما مختلف وهو عندي قبيح؛ من أجل عطف الاسم على الفعل والفعل على الاسم؛ لأن العطف أخو التثنية، فكما لا يجوز أن ينضم فعل إلى اسم في تثنية كذلك لا يجوز في العطف))[138]، ومنعه السهيلي ووصفه بالقبح؛ لأنه يرى أن العطف هو الاشتراك في العامل، والعامل في غير العامل في الاسم، فلا يجوز اشراكهما في عامل واحد سواء أكان الاسم جامداً أم مشتقاً[139] ومنهم من أجازه[140]، وقد أجازه ابن عصفور بشرط أن يصح تأويل أحدهما بالآخر، يقول: ((ولا يجوز عطف الفعل على الاسم ولا الاسم على الفعل إلّا في موضع يكون فيه الفعل موضع الاسم، والاسم موضع الفعل، فالموضع الذي يكون فيه الاسم موضع الفعل اسم الفاعل واسم المفعول، إذا وقعا في صفة الألف واللام، نحو "الضارب" و"المضروب" ... والموضع الذي يقع فيه الفعل موقع الاسم، أن يقع خبراً لذي خبر، أعني خبر لمبتدأ أو لكان وأخواتها، أو لأن وأخواتها، ولـ "ما" أو حالاً لذي حال ، أو صفة لموصوف، أو في موضع المفعول الثاني، لظننتُ، أو الثالث من باب "أعلمتُ"))[141]، ومنهم من أجازه دون شرط ، واستدلوا بقوله تعالى: {إن المتصَّدقينَ والمتصَّدقاتِ وأقرَضُوا اللهَ قَرْضاً حَسناً} (الحديد:18)، وقوله تعالى: {يُخرجُ الحيَّ مِنَ الميّتِ وَمُخرِجُ المَيّتَ مَنَ الحيّ} (الأنعام:95)، ففي أية سورة الحديد عُطف الفعل: "أقرضوا" على الاسم المشابه للفعل، وهو اسم الفاعل: "المتصِّدقين"، وفي آية سورة الأنعام عطف الاسم المشابه للفعل، وهو اسم الفاعل "مُخرج" على الفعل يُخرج"[142] ومن عطف الفعل على الاسم قوله تعالى: {فوقهم صافات ويقبضن}(الملك:19) وقد ذكره السمين الحلبي[143]، أما الوجه الثاني الذي ذكره السمين الحلبي فهو أن الجملة مستأنفة والواو عطفت جملة فعلية على اسمية، والوجه الثالث هو خبر لمبتدأ محذوف، أي" "هم يستبشرون، وقد أجاز النحويون حذف المبتدأ، إذ دلَّ عليه دليل[144].

وتختلف الدلالة باختلاف الوجه الإعرابي، فعلى العطف يكون المعنى أنهم يفرحون ويستبشرون بالذين لم يلحقوا هم من بعدهم، أو أنهم فرحون ومستبشرون بهم، أما على تقدير مبتدأ محذوف فيكون المعنى أنهم فرحين بهم وهم يستبشرون، وجملة "هم يستبشرون" حال من الضمير في فرحين، أو حالا من ضمير المفعول في "آتاهم" أي بيان حالهم وهم يستبشرون بالذين يلحقون بهم .

ومنه قوله تعالى: **{أولَئِكَ الذينَ اشتَرَوا الحياةَ الدُنيا بالآخِرةِ فَلا يُخْففُ عَنْهُم العّذابُ وَلا هُمْ يُنْصَرُون}(البقرة :86)** ذكر السمين الحلبي ثلاث أوجه إعرابية لقوله تعالى (فلا يخفف): وردَّ بعض الوجوه

---

138 ـ الأصول في النحو: 184/1.
139 ـ ينظر: نتائج الفكر في النحو، السهيلي:248/1.
140 ـ ينظر: ، شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور: 1/ 211، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك: /355، شرح التصريح على التوضيح، 134/5، حاشية الصبان على شرح الأشموني:344/3.
141 ـ شرح جمل الزجاجي: 211/1.
142 ـ ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 233/1، شرح الكافية الشافية، ابن مالك:3/ 1217، شرح الرضي على الكافية:1094، ارتشاف الضرب: 222/4:،
143 ـ الدَّر المصون:484/1.
144 ـ ينظر: الأصول في النحو: 68/1، الخصائص، ابن جني: 364/2، اللمع في العربية، ابن جني:30/1.

ونبه عليها؛ لأسباب وتوجيهات نحوية، إذ قال: ((إلّا أن بعض المعربين ذكروا وجوهاً مردودة لا بد من التنبيه عليها، فأجازوا أن يكون "أولئك" مبتدأ، و"الذين اشتروا" خبره، و"فلا يخفف عنهم العذاب" خبراً ثانياً لـ "أولئك"، ودخلت الفاء في الموصول المشبه بالشرط، وهذا خطأٌ، فإن {فلا يُخفّف}، لم يجعله خبراً للموصول حتى تدخل الفاء في خبره، وإنما جعله خبراً عن أولئك، وأين هذا من ذاك؟ وأجاز أيضاً أن يكون الذين مبتدأ ثانياً، و{فلا يخفف} خبره، ودخلت الفاء كونه خبرا للموصول، والجملة خبراً عن أولئك، قال: ولم يُحتج هنا إلى عائد؛ لأن "الذين" هم "أولئك"، كما تقول: "هذا زيدٌ منطلقُ"، وهذا أيضاً خطأٌ لثلاثة أوجه، أحدها: خلو الجملة من رابطٍ، وقوله: "لأن الذين هم أولئك" لا يفيد، لأنّ الجملة المستغنية لابد أن تكون نفس المبتدأ، وأما تنظيره بـ "هذا زيدٌ منطلق" فليس بصحيح؛ ... فلا يجوز أن يكون زيدٌ مبتدأ ثانيا، ومنطلق خبره، والجملة خبر عن الأول؛ لخلوه من الرابط، والثاني: أن الموصول هنا لقومٍ معيَّنين، وليس عاماً، فلم يَشبه الشرط فلا تدخل الفاء في خبره، والثالث: أن صلته ماضية لفظاً ومعنىً فلم يُشبه الشرط في الاستقبال، فلا يجوز دخول الفاء في الخبر، فتعين أن يكون "أولئك" مبتدأ، والموصول بصلته خبره، و{فلا يخفف}معطوف على الصلة ولا يضرُ تخالف الفعلين في الزمان فإن الصلات من قبيل الجمل، وعطف الجمل لا يشترط فيه اتحاد الزمان، يجوز أن تقول: جاء الذي قتل زيداً أمسّ وسيُقتلُ عمراً غداً، وإنما الذي يُشترطُ فيه ذلك حيث كانت الأفعال منزّلة منزِلة المفردات))[145]، نجد أن السمين الحلبي يذكر أوجها في إعراب خبر "أولئك" منها أن "اللذين" خبر للمبتدأ "أولئك" وجملة "فلا يخفف" معطوفة على "اشتروا" صلة "الذين"، والفاء عاطفة للترتيب، وهذا هو الوجه الحسن عنده، أما الوجه الآخر فهو أن يعرب " اللذين" مبتدأ ثانياً، و"فلا يخفف" خبره، ودخلت الفاء عليه ، لأنه خبر للموصول" اللذين" والجملة الاسميّة تكون خبراً لـ "أولئك"، وهذا الوجه ضعّفه السمين الحلبي؛ لأسباب ذكرها، منها: اولاً: خلو الجملة من الرابط، وكون "اللذين" هم "أولئك" لا يغني عن رابط؛ لأن الجملة لا تستغني عن الرابط إلّا إذا كانت المبتدأ نفسه، ورفض المثال المصنوع الذي احتج به؛ لعدم احتياجه إلى رابط. ثانياً: إن الاسم الموصول لم يفد العموم، بل أفاد الخصوص، فلم يتضمن معنى الشرط فلا يجوز دخول الفاء على خبره. ثالثاً: أنّ صلة الموصول جاءت بصيغة الماضي لفظاً ومعنىً، فلم يشبه فعل الشرط في الاستقبال، فلا يجوز دخول الفاء على خبره، فالمعهود عند النحويين أن الفاء لا تدخل على خبر المبتدأ؛ لأن نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفعل من الفاعل والصفة من الموصوف إلّا أن بعض المبتدآت تشبه أدوات الشرط فتدخل الفاء على خبرها[146]، وفي ذلك يقول الزمخشري: ((إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط جاز دخول الفاء على خبره))[147] والمتتبع للآية القرآنية يجد أن "اللذين" أفاد التخصيص لقوم معينين لا العموم، ولم تدل صلته على الاستقبال، بل دلت على المضي لفظاً ومعنىً، وهذا جعل الاسم الموصول "اللذين" يفقد معنى الشرط فلا يجوز اقتران خبره بالفاء، إضافة إلى خلوها من الرابط الذي يربطها بالمبتدأ " أولئك".

---

145 ـ الدّر المصون:1/ 491/ 492.

146 ـ ينظر: شرح الكافية الشافية: 374/1.

147 ـ المفصل: 47.

وتختلف الدلالة باختلاف الأوجه الأعرابية، فالمعنى على الوجه الأول: أولئك الذين اشتروا الحياة الدنيا بالآخرة وأولئك لا يُخففُ عنهم؛ لأنهم يؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض[148]، ويكون المعنى على الوجه الثاني: أن الذين يؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض هم الذين اشتروا الحياة الدنيا بالآخرة ، فلا يخفف عنهم العذاب[149]، أما المعنى على الوجه الثالث فيكون :إن الذين اشتروا الحياة الدنيا بالآخرة لا يخفف عنهم العذاب[150] .

ومنه قوله تعالى:{ **وَهوَ الذي يَتَوفّاكُم بِاللّيلِ وَيَعلمُ ما جَرَحتُم بِالنهارِ ثُم يَبْعَثُكُم فيه لِيقُضَى أجَلٌ مُّسَمّىً ثُمَ إليهِ مَرْجِعُكم ثُمَ يُنبئُكم بما كُنتُم تَعْلَمونَ * وهو القاهرُ فوق عِبادهِ وَيُرسِلُ عَليكم حَفْظَة}(الأنعام:60. 61)**، نجد تداخل العطف مع الخبر في الآية الكريمة الآنفة الذكر، فجملة "ويرسل عليكم" جاز أن تكون معطوفة وفي عطفها أوجه عدة، وجاز أن تقع خبراً لمبتدأ محذوف، قال السمين الحلبي: ((و "يرسل" فيه خمسة أوجه: أحدهما: أنه عطف على اسم الفاعل الواقع صلة لـ "أل" على تقدير : وهو الذي يقهر عباده ويرسل، فعُطِف الفعل على الاسم؛ لأنه في تأويله، والثاني: أنها جملة فعلية عطفت على جملة اسمية، وهو "قوله:" وهو القاهر"، والثالث: أنه معطوفة على الصلة وما عُطف عليها، أي وهو الذي يتوفاكم ويرسل، والرابع: أنه خبر لمبتدأ محذوف، والجملة في موضع نصب على الحال، والخامس: أنها مستأنفة سيقت للإخبار بذلك))[151] ويذكر السمين الحلبي توجيهاً نحوياً لكل وجه ذكره ، فيوجه عطف الفعل على الاسم بقوله:" فَعُطف الفعل على الاسم ؛لأنه في تأويله، ومثله...قوله تعالى:((فوقهم صافات ويقبضن)) (الملك :19) فيقبضنَّ في تأويل اسم، أي: قابضات، ومن عطف الاسم على الفعل، قوله تعالى: ((مخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي)) (الأنعام: 95)))[152]، وعلى هذا يكون اسم الفاعل "القاهر" في معنى يفعل وهو في تأويله، أي: هو الذي يقهر عباده ويرسل عليكم[153]، ويكون التقدير على الوجه الثاني الذي ذكره السمين الحلبي وهو عطف جملة فعلية على اسمية "هو القاهر ويُرسلُ"، قال أبو حيان: ((وظاهر (ويرسل) أن يكون معطوفاً على (وهو قاهر)، عطف جملة اسمية على جملة فعلية وهو من آثار القهر))[154]، وعلى الوجه الثالث يكون التقدير: وهو الذي يتوفاكم ويرسل[155]، ويكون الفعل "يرسل" داخلا في حيز صلة الموصول محكوم بحكمها، لبيان علمه سبحان, وذكر المزيد من صفاته للتعظيم والمدح، يقول سيد قطب: ((إلقاء ظل الرقابة المباشرة على كل نفس، ظل الشعور بأن النفس غير منفردة لحظة واحدة،

148 ـ ينظر: جامع البيان: 316/2.
149 ـ ينظر: البحر المحيط: 447/2.
150 ـ ينظر: البحر المحيط:447/1، والدّر المصون:491/1، اللباب في علوم الكتاب، الدمشقي: 260/2، روح المعاني، الألوسي: 315/1.
151 الدّر المصون: 4/ 165 – 166.
152 ـ الدّر المصون:565/4 – 566.
153 ـ ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 503/1، حاشية الشهاب: 75/4.
154 ـ البحر المحيط: 538/4.
155 ـ ينظر: التبيان في إعراب القرآن،503/1، واللباب في علوم الكتاب: 194/8.

وغير متروكة لذاتها لحظة واحدة، فهناك حفيظ عليها رقيب يحصي كل حركة ... وهذا التصوير كفيل بأن ينتفض له الكيان البشري))[156]، ومن ثَمَّ فأن الجمع بين المتعاطفين يوحي إلى أن القدرة مستمرة ليلاً ونهاراً، فيتوفاهم بالنوم ليلاً ويعلم ما جرحوا، أي: ما كسبوا في النهار سواء أكان خيراً أم شراً، أما على الوجه الرابع فيقدر مبتدأ، أي: "وهو يرسل عليكم " والجملة في محل نصب حال، إما من الضمير المستكن في "القاهر"[157]، وهو ما رجحه السمين الحلبي بقوله: ((وفي صاحبها وجهان، أظهرهما أنه الضمير المستكن في القاهر))[158].

وإما من الضمير المستكن في الظرف "عليكم"، وقد ضعفه أبو حيان بقوله: ((وهو أضعف الأعاريب))[159].

ـ تداخل التوكيد والمبتدأ: قد يتداخل التوكيد مع المبتدأ كما في قوله تعالى: **{ ذلك بأنَ اللهَ هُوَ الحقُ }(** الحج:62)، يذكر السمين الحلبي الأوجه الإعرابية لـ (هو) ثم يعترض على كونه بدلاً ويوجهه توجيهاً نحوياً بقوله: (("وهو الحق" يجوز أن يكون فصلاً أو مبتدأ، وجوّز أبو البقاء أن يكون توكيداً، وبه بدأ، وهو غلط؛ لأن المضمر لا يؤكد المظهر، ولكان صيغة النصب به أولى من الرفع، فيقال إياه ؛لأن المتبوع منصوب))[160]، ونجد أن السمين الحلبي يذكر ذلك في أكثر من موضع ويرفض إعراب (هو) توكيداً في قوله تعالى: **{وَأنَّ عذابي هُوَ العذاب الأليمُ}(الحجر:50)** وفي قوله تعالى: **{إنَّ شانئك هو الأبتر} (الكوثر:3)** بقوله:((وهو غلط؛ لأن المظهر لا يؤكد بالمضمر))[161]، فالمعهود عند النحويين عدم توكيد الاسم الظاهر بالمضمر[162]؛ ((لأن الغرض من التوكيد الإيضاح والبيان، وإزالة اللبس، والمضمر أخفى من الظاهر، فلا يصح أن يكون مبيّناً له))[163].

نتائج البحث:

الحمد لله تعالى يُليق بعظمته وتوفيقه، فقد توصل البحث إلى نتائج، منها:

1. نجد أن السمين الحلبي يتمتع بشخصية علمية أنماز بها في مناقشته لآراء العلماء والاعتراض على توجيهاتهم التي لا يتفق معهم فيها، وتصويب ما يراه غير صحيح منها، فلم يكن مجرد ناقل لأقوال الآخرين، بل كثُرت ترجيحاته وتوجيهاته وردوده على النحويين والمعربين ما لا يراه مناسباً بأسلوب علمي رصين.
2. اعتمد السمين الحلبي في توجيهاته على الأدلة السماعية والقياسية والاستحسان، وهذا يدل على تعمقه بعلم النحو وأصوله.
3. يلجأ في كثير من المواضع إلى عدته من التفسير؛ ليستدل على خطأ أوجه إعرابية عنده.

---

156 ـ في ظلال القرآن، سيد قطب : 1122/2.
157 ـ ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 503/1.
158 ـ الدّر المصون: 565/4.
159 ـ ينظر: البحر المحيط: 538/4.
160 ـ الدّر المصون:297/8.
161 الدّر المصون:7/ 163 ، 126/11.
162 ـ ينظر: المفصل:146، مغني اللبيب:1:583،شرح التصريح على التوضيح:140/2،همع الهوامع::278/1، حاشية الصبان:116/3، جامع الدروس العربية:235/3.
163 ـشرح المفصل: 223/2.

4. يذكر السمين الحلبي أكثر من وجه للموضع الواحد، ويأخذ منها الوجه الذي يساير المعنى وتجيزه الصناعة النحوية.

5. تابع السمين الحلبي البصريين في أغلب توجيهاته النحوية.

6. إن السياق القرآني من الأساسيات المعتمدة في الترجيح بين التوجيهات والدلالات للنص القرآني.

8. نجد أن السمين الحلبي يميل في توجيهاته النحوية إلى الأوجه السهلة والواضحة، ويستبعد التوجيهات البعيدة والمتكلِّفة .

9. يحدث التداخل بين التوابع لاتفاقها في أوجه كثيرة، وأكثر هذا التداخل يحدث بين النعت والبدل لدقة الفروق بين التابعَين، وقد يتداخل التابع مع غير التوابع في الأعراب الحاصل لا المتجدد، فقد يتداخل مع الخبر والمبتدأ أو الحال أو المفعول الثاني.

روافد البحث:

أولاً القرآن الكريم.

- ثانياً : المصادر والمراجع.

- إرتشاف الضرب من لسان العرب، محمد بن يوسف بن حيان بن أثير الدين، أبو حيان الاندلسي(745هـ)، تحقيق د. رجب عثمان ، مرجعة رمضان محمد عبد التواب، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط1، 1418هـ- 1998م.

- الأصول في النحو، أبو بكر بن محمد بن سهل بن السراج النحويّ البغدادي (316هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتليّ، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، 1420هـ- 1999م.

- إعراب القراءات السبع وعللها، الحسين بن احمد بن خالويه، أبو عبد الله الهمذاني (370هـ) تحقيق:عبد الرحمن سليمان العثمين، مطبعة المدني، القاهرة، ط1، 1413 هـ- 1992 م.

- إعراب القرآن، أحمد بن محمد، أبو جعفر النحاس (388 هـ)،، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط1، 2005 م.

- إعراب القرآن، علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين الباقولي (543هـ) المنسوب خطأ إلى الزجاج (311هـ)، واسم الكتاب الصحيح (الجواهر)، تحقيق: إبراهيم الابياري، دار الكتاب اللبناني- بيروت، ط3، 1986م.

- إعراب القرآن الكريم وبيانه، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش(1403هـ)، منشورات كمال الملك، اليمامة . دمشق . بيروت.
- ألفية ابن مالك في النحو والصرف، جمال الدين بن عبد الله محمد بن عبد الله ، أبو مالك (672هـ)، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1930م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد، أبو البركات الأنباري (577هـ)، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث الإسلامي، مصر، د.ت.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي المعروف بالقاضي البيضاوي(685هـ)، تحقيق: عبد القادر عرفات العشا حسونه، دار الفكر، بيروت 1416هـ . 1996م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الندوة الجديد، بيروت، ط6، 1980م.
- الإيضاح العضدي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو علي الفارسي (377هـ)، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، دار التأليف، القاهرة، ط1، 1389هـ- 1969م.
- البحر المحيط، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان،أبو حيان الأندلسي (745 هـ)، تحقيق: ثلة من الاساتذة، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2، 1428هـ- 2007 م.
- البيان في غريب إعراب القرآن، عبد الرحمن بن أبي سعيد، أبو البركات الأنباري (577هـ)، تحقيق: د. طه حميد طه، دار الكتب العربية، القاهرة- مصر، 1389هـ- 1969م.
- التبيان في إعراب القرآن، عبد الله بن الحسن، أبو البقاء العكبري (616هـ)، تحقيق: علي محمد البجاويّ، دار الشام للتراث، بيروت، 1976م.
- التبيان في تفسير القرآن، محمد بن الحسن، أبو جعفر الطوسي(460 هـ)، تحقيق وتصحيح: أحمد حبيب قيصر العامليّ، مكتب الإعلام الإسلاميّ، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، 1409هـ .
- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن محمد بن عاشور التونسي (1393هـ)، الدار التونسية للنشر- تونس، 1984 م.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي(672هـ) ، تحقيق: محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي، د. ط, 1387 هـ 1967م.
- التعريفات، علي بن محمد بن علي الحسيني، أبو الحسن الجرجاني(816هـ)، وضع حواشيه وفهارسه: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، لبنان، ط2، 2003م.
- تفسير القرآن العظيم، اسماعيل بن عمر بن كثير، أبو الفداء القريشي الدمشقي (774هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، ط2، 1999م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد محب الدين الحلبي، المعروف بناظر الجيش(778هـ)، تحقيق: علي محمد فاخر، جابر محمد البراجة، إبراهيم جمعة العجمي، جابر السيد المبارك، علي السنوسي محمد، محمد راغب نزال، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، ط1، 1428 .
- جامع البيان عن وجوه تأويل آي القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب، أبو جعفر الطبري (310 هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ- 2000م.
- الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح، أبو عبد الله القرطبي(671هـ)، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني، دار الشعب- القاهرة، ط2، 1372هـ.
- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي(1069هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1998م.
- حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أحمد بن محمد بن علي الصبّان الشافعي (1206هـ) ضبطه وصحّحه، وخرج شواهده إبراهيم شمس الدين، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1417هـ- 1997م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط2،231هـ .2011م.
- الحدود في النحو(رسالتان في اللغة)،علي بن عيسى بن عبد الله، أبو الحسن الرماني(384هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر/ عمان،1984م.

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، شهاب الدين أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي(756 هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، 1406هـ- 1987 م.
- روح المعاني تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين، أبو الفضل الالوسي (1270هـ)، تحقيق: عليّ عبد الباري عطيّة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415 هـ.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري(769 هـ) ومعه كتاب بنسخة الجليل، تحقيق: محمد محيي الدين، مكتبة الكمال، د. ط، د.ت.
- شرح الأشموني (900هـ) على ألفية ابن مالك، المسمى بمنهج السالك إلى أوضح المسالك، نور الدين علي بن محمد، ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: فيصل عيسى الحلبي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د. ط، د.ت.
- شرح ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد بن محمد جمال الدين بن الناظم (686 هـ)، منشورات ناظم خسرو، بيروت- لبنان، د.ت.
- شرح ألفية ابن مالك (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك)، بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي(749هـ) تحقيق: د. عبد الرحمن بن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، د.ت.
- شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي (672هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1422 هـ . 2001م.
- شرح التصريح على التوضيح على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، خالد بن عبد الله بن هشام الأنصاري الأزهري (905هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 2000م.
- شرح جمل الزجاجي(340هـ) (الشرح الكبير)، علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور، أبو الحسن الاشبيلي(669هـ)، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: فواز الشعار، إشراف إميل بديع يعقوب، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1419هـ- 1998 م.
- شرح الكافية، محمد بن الحسن رضي الدين الاستربادي (686هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط5، 2006 م.

- شرح كافية ابن الحاجب (646هـ)، رضي الدين محمد بن الحسين الاستربادي (686 هـ)، تحقيق: إميل بديع يعقوب، بيروت– لبنان، دار الكتب، منشورات: محمد علي بيضون، ط1، 1419 هـ– 1998 م.
- شرح الكافية الشافية، جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن مالك الطائي الجياني الأندلسي (672هـ)، تحقيق: علي محمد عوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط2، 2010 هـ.
- شرح كتاب سيبويه، الحسن بن عبد الله، أبو سعيد السيرافي المرزباني (368هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2008م.
- الصفوة الصفية في شرح الدّرة الألفية، إبراهيم بن الحسين المعروف بتقي الدين النيلي، تحقيق: الدكتور محسن بن سالم العميري مطابع أم القرى/ مكة المكرمة،1419هـ.
- في ظلال القرآن، سيد قطب ، إبراهيم حسين الشاربي(1485م)، دار الشروق، بيروت/ القاهرة، ط 17، 1412هـ.
- قواعد التوجيه النحوي ، عبد الله أنور سعيد الخولي، دار التعاون للطبع والنشر،1997م.
- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه(180 هـ)، تحقيق: محمد كاظم البكاء، منشورات: زين الحقوقية والأردنية، بيروت– لبنان، مؤسسة دار الصادق، العراق– بابل– الحلة، ط1، 2015 م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر بن محمد، أبو القاسم الزمخشري (538 هـ)، تصحيح: محمد عبد السلام شاهين، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط4، 1427هـ– 2006 م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، عبد الرحمن، أبو البقاء العكبري (616هـ)، تحقيق: شوقي المغربي، مكتبة لبنان– بيروت، ط1، 1994م.
- اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل الحنبلي، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ط1، 1998م.
- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (392هـ)، تحقيق: سميح أبو المغلي، دار مجدلاوي للنشر، عثمان– الأردن، 1988م.

- مجمع البيان في تفسير القرآن، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (560 هـ)، تحقيق: لجنة من العلماء والمحققين، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 1415هـ . 1995م.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(392هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 1419هـ– 1998 م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، عبد الحق بن غالب بن عطية، أبو محمد الأندلسي(546 هـ)، تحقيق: عبد العال، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، د.ت .
- مدارك التنزيل وحقائق التأويل، عبد الله بن أحمد بن محمود، أبو البركات النسفي (710هـ)، تحقيق: يوسف علي بديوي، محيي الدين ديب ، دار الكلم الطيب ،ط1، 1419هـ . 1998م.
- المكتفى في الوقف والابتدا، أبو عمرو الداني بن سعيد (444هـ)، محيي الدين عبد الحمن رمضان، دار عمار/ ط1، 2001م.
- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي (437 هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1405هـ.
- المسائل العضديات، الحسن بن أحمد أبي علي الفارسي النحوي، تحقيق: الدكتور حسن الهنداوي، دار القلم/دمشق، ط1، 1987م.
- معاني القرآن، الأخفش بن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري المعروف بالأخفش الأوسط (215 هـ)، قدّم له وعلّق عليه ووضع حواشيه وفهارسه: إبراهيم شمس الدين، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 1423هـ– 2002م.
- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهيل، أبو إسحاق الزجاج (311 هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ– 1988م.
- معاني القرآن، يحيى بن زياد الفراء، أبو زكريا (207 هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، مراجعة الأستاذة علي النجدي ناصف، دار السرور، مصر، د.ت.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (761 هـ)، تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، مؤسسة الصادق، طهران، ط1، 1378 م.
- مفاتيح الغيب ، فخر الدين محمد بن ضياء الدين الرازي (606هـ)، دار الفكر ، بيروت ، ط3، 1985م.
- المفصل في العربية، محمود بن عمر، أبو القاسم الزمخشري (538 هـ)، تحقيق: محمد النعساني الحلبي، دار الجبل، بيروت، ط2، د.ت.
- المقتضب، محمد بن يزيد الأزدي، أبو العباس المعروف بالمبرِّد (285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط3، القاهرة، 1145هـ- 1994 م.
- الميزان في تفسير القرآن، العلامة السيد محمد حسين الطباطبائي (1402 هـ)، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط1، 1997 م.
- نتائج الفكر في النحو: عبد الرحمن بن عبد الله أبي القاسم السهيلي(581هـ) تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان،ط1992،1م.
- النحو القرآني قواعد وشواهد، الدكتور جميل أحمد ظفر، مطابع الصفا/ مكة المكرمة، ط2، 1992م.
- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف/ مصر، ط3. 1978م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن، أبو بكر السيوطي(911)، تحقيق: أحمد شمس الدين، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2، 1427 هـ- 2006م.

ثالثاً: الدوريات:

. الدلالة الاحتمالية لجملة الصلة في القرآن الكريم، عماد فاضل عبد، جامعة بابل، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، المجلد التاسع، العدد الثاني،2015م.